

التَّعْقِيبُ الْمَصْدَرِيُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

د. وائل عبد الأمير خليل الحربي

كلية الآداب - جامعة بابل

ملخص البحث: يتناول هذا البحث ظاهرة لغوية تتجلى في أسلوب القرآن الكريم؛ وهي ظاهرة التعقيب بالمصدر، وقد تَغَيَّأَ البحث أن يلم بأراء أهم علماء العربية الذين توقفوا عليها، كما كشف البحث عن مدى هذه الظاهرة وامتدادها في النص القرآني، وتوقف على خصائصها المميزة لها: الصرفية منها والنحوية، كما جعل من أهدافه البحث في دلالة هذه الظاهرة وأثرها في دلالة النص الكريم؛ ليكون البحث بذلك قد وقف على ظاهرة التعقيب المصدري في القرآن الكريم من جوانبها المختلفة.

*

*

*

مفهوم التعقيب المصدري: التعقيب مصطلح يستعمل في مجالات مختلفة، ولكننا نستعمله هنا للتعبير عن ظاهرة أسلوبية لغوية في القرآن الكريم، ومن ثمَّ فلا بد لنا من الإحاطة باستعمالاته في اللغة وفي ميادين العلوم الإسلامية؛ ليكون ذلك تمهيدا لدراسته والتأصيل له والكشف عن امتداداته المتنوعة. فالتعقيب في اللغة مصدر قياسي على زنة تفعيل من الفعل الثلاثي (عَقَّب) المزيد بالتضعيف. وعندما رجعنا إلى المعجمات نستشيرها في التعقيب، وجدنا أن له معاني عدة؛ لعل المعنى الأساس الذي تعود إليه هو: أن يجيء الشيء بعد الشيء متأخرا عنه، قال الخليل (ت170هـ): ((كُلُّ شَيْءٍ يُعَقَّبُ شَيْئًا فَهُوَ عَقْبِيهِ كَقَوْلِكَ: خَلْفَ يَخْلُفُ بِمَنْزِلَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذَا قَضَى أَحَدُهُمَا عَقِبَ الْآخَرَ فَهَمَا عَقِيبَانِ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقِيبٌ صَاحِبِهِ، وَيَعْتَقِبَانِ وَيَتَعَقَبَانِ: إِذَا جَاءَ أَحَدُهُمَا ذَهَبَ الْآخَرَ. وَعَقَّبَ اللَّيْلُ النَّهَارَ وَالنَّهَارُ اللَّيْلَ: أَيِ خَلَفَهُ))ⁱ. وقال ابن فارس (ت392هـ): ((الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعِ وَشِدَّةِ وَصُغُوْبَةٍ))ⁱⁱ. كما ورد هذا التعريف عند أصحاب المصطلحات أيضا، فالتعقيب: ((أن يؤتى بشيء بعد آخر))ⁱⁱⁱ. وهو معنى الفعل (عقب) غير المضعف الذي يحيل إلى معنى: آخر الشيء ونهايته، أو ما يخلفه؛ جاء في اللسان ((عقب كل شيء، وعقبه، وعاقبته، وعقبته، وعقباه، وعقبانه: آخره))^{iv}. وفيه ((وعقب الشيب يعقب ويعقب عقوبا، وعقب: جاء بعد السواد.... والعقب والعقب والعاقبة: ولد الرجل. وولد ولده والباقرن بعده... وعقب مكان أبيه يعقب عقبا وعاقبة، وعقب إذا خلف))^v. كما ورد في لسان العرب معنى: أن يعمل الرجل عملا ثم يعود فيه: ((قال شمر: التعقيب أن يعمل عملا في صلاة أو غيرها، ثم يعود فيه من يومه؛ يقال: عقب بصلاة بعد صلاة، وغزوة بعد غزوة؛ قال: وسمعت ابن الأعرابي يقول: هو الذي يفعل الشيء ثم يعود إليه ثانية. يقال: صلى في الليل ثم عقب، أي عاد في تلك الصلاة))^{vi}. والمعنى الجامع هنا هو الدلالة على العودة إلى عمل سابق أو الموالاتة بين الأشياء؛ ومنه الانتظار لغرض الموالاتة بينها-وهو ما لا يكون إلا بعد آخر العمل السابق ونهايته- ففي المعجم: ((وعقب بصلاة بعد صلاة، وغزاة بعد غزاة: (والى))^{vii} وفيه: ((وعقب وأعقب إذا فعل هذا مرة وهذا مرة))^{viii}، وفيه أيضا: ((وعقبك الذي يعاقبك في العمل، يعمل مرة وتعمل مرة))^{ix}. وجعل ابن الأثير حقيقة معنى التعقيب: إتباع العمل عملا، قال: ((وحقيقة التعقيب: إتباع العمل عملا، كقولهم لمن يجيء مرة بعد أخرى ولمن يحدث غزوة بعد غزوة وسيرا بعد سير، وللفرس الذي لا يقطع حضره، ولمن يعتذر بعد الإساءة، ويقتضي دينه كرة بعد كرة))^x. وقد ذكر ابن منظور (ت711هـ) معنى آخر للتعقيب هو: الاستثناء، قال: ((وولى على عقبه، وعقبه، إذا اخذ في وجه ثم انثنى. والتعقيب: أن ينصرف من أمر أراد))^{xi}، فقد جعله بمعنى الاستثناء من أمر أراد فعله. كما أن للتعقيب معنى آخر هو: اصراف ثمرة العرفج^{xii}. ويبدو أن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف هما اللذان رسما خطوط هذه المعاني وحددا اتجاهها، انطلاقا من الاستعمال الوارد فيهما، فقد ورد في القرآن الكريم: ﴿ ولى مدبرا ولم يعقب﴾[النمل 10]، وفسره المفسرون بأنه لم يتبع إداره إقبالا أو التفاتا^{xiii}، كما فسر بأشياء؛ منها ما ذكره صاحب التاج: ((قيل: أي لم يعطف ولم ينتظر، وقيل: لم يمكث، ... وقيل: لم يلتفت... وقيل: لم يرجع))^{xiv}، فقد أفادت هذه الآية الكريمة معنى الانتظار والمكث. ومنه قوله تعالى: ﴿ لا معقب لحكمه﴾[الرعد 41]، أي: لا احد يتبع حكمه ردا^{xv}. ومنه قوله تعالى: ﴿له معقبات من بين يديه ومن خلفه﴾[الرعد 11]، والمعقبات ملائكة الليل والنهار؛ لأنهم يتعاقبون، أي إن ملائكة الليل تعقب ملائكة النهار^{xvi}، ومنه يستفاد معنى الموالاتة بين الأشياء في العمل. كما ورد هذا اللفظ ومشتقاته في الحديث الشريف، من ذلك قول الرسول (صلى الله عليه واله وسلم): ((من عَقَّبَ فِي صَلَاةٍ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ))^{xvii}. ومعنى التعقيب في الصلاة، هنا، هو: الجلوس بعد أن يقضيها لدعاء أو مسألة^{xviii}. ومن هنا كان المفهوم الإسلامي للتعقيب في المساجد وهو: انتظار الصلوات بعد الصلوات^{xix}. ومنه قوله (صلى الله عليه واله وسلم): ((معقبات لا يخيب قائلهن))^{xx}، ((وهي التسيجات. سميت معقبات؛ لأنها يخلف بعضها بعضا، أو لأنها عادت مرة بعد مرة، أو لأنها تقال عقب الصلاة))^{xxi}. وهكذا نجد القاموس الفقهي جعل للتعقيب المعاني الآتية: التردد في طلب مجدا، وان تعمل عملا ثم تعود فيه، والجلوس بعد الصلاة للدعاء، وهو في الصدقة الاستثناء؛ يقال ليس في صدقة تعقيب، أي: استثناء^{xxii}. كما ورد التعقيب في الأمثال العربية أيضا في قولهم: ((لا غزو إلا التعقيب)) وهو أن يغزو مرة ثم يثني من سنته^{xxiii}.

يرد مصطلح التعقيب في مصطلحات النحو العربي، وذلك في سياق باب العطف في دلالة الفاء على التعقيب، وهو خلاف دلالة (ثم) على التراخي، كقولهم: مررت بزيد فعمرو، أي: مررت بزيد وعلى عقبه مررت بعمرو، وقد أطلق عليها الثعالبي اسم: فاء التعقيب^{xxiv}. ويبدو أن معنى الموالاتة والتتابع حاضر في هذا الاستعمال الاصطلاحي. ومنه لام التعقيب في نحو قوله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾[يوسف 43]. وتسمى بلام التعقيب لأنها عَقِبَتِ الإضافة. وهي تدخل مع معمول اسم الفاعل كما يبدو من السياق، قال الأزهرى: ((وهي تدخل مع الفعل الذي معناه الاسم كقولك فلان عابر الرؤيا وعابر للرؤيا. وفلان راهب ربه وراهب لربه. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ للذين هم لربهم يرهبون﴾[الاعراف 154].... إنما دخلت اللام تعقبيا للإضافة. المعنى: الذين هم راهبون لربهم، وراهبوا ربهم، ثم ادخلوا اللام على هذا المعنى لأنها عَقِبَتِ الإضافة))^{xxv}. وهنا يحضر معنى التتابع؛ إذ تعقب اللام الإضافة في المعنى، فهما يتعاقبان. ومن أجل أن نحدد مفهومهما واضحا للتعقيب المصدري، فلا بد لنا من الوقوف على مفهومه عند من استعمل هذا المصطلح، لمعرفة دلالاته في السياق الذي ورد فيه، وأقدم إشارة إلى التعقيب المصدري وجدناها عند الزمخشري (ت538هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾، إذ قال: ((صُنِعَ اللَّهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ، كَقَوْلِهِ: وَعَدَّ اللَّهُ. وَصِبْغَةُ اللَّهِ إِلَّا أَنْ مَوْكَدَهُ مَحْذُوفٌ... وَجَعَلَ هَذَا الصَّنْعَ مِنْ جَمَلَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَنْقَطَتْ وَأَتَى بِهَا عَلَى الْحِكْمَةِ وَالصَّوَابِ،... فَانظُرْ إِلَى بَلَاغَةِ هَذَا الْكَلَامِ، وَحَسَنِ نَظْمِهِ وَتَرْتِيبِهِ، وَمَكَانَةِ إِضْمَادِهِ، وَرِصَانَةِ تَفْسِيرِهِ، وَأَخَذَ بَعْضُهُ بِحِجْزَةِ بَعْضٍ، كَأَمَّا

أفرغ إفراغا واحدا ولأمر ما أعجز القوى وأخرس الشقاشق. ونحو هذا المصدر إذا جاء عقيب كلام، جاء كالشاهد بصحته والمنادى على سداه، وأنه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان. ألا ترى إلى قوله: صُنِعَ اللهُ، وَصِبْغَةَ اللهِ، وَوَعَدَ اللهُ، وفُطِرَتِ اللهُ: بعد ما وسمها بإضافتها إليه بسمة التعظيم، كيف تلاها بقوله الذي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ، وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَْ اللهُ صِبْغَةَ، لا يخلف الله الميعاد لا بتبديل لخلق (الله) ^{xxvi}. يلحظ أن الزمخشري قد استعمل لفظ (عقيب) الذي اشتق منه مصطلح (التعقيب) في ما بعد. وهو يتحدث هنا عن استعمال النص الكريم للمصدر (صنع الله) وبلاغة استعماله ووظيفته الدلالية في تقوية المعنى وتثبيتته. وكما هو ظاهر فإن التعقيب المصدرى هنا هو المحيى بمصدر يردف معنى الجملة السابقة ويقويه أو يجمله؛ فلا يدخل الشك إلى قلب المتلقي وعقله وإنما يقبل على الكلام بالقبول والموافقة؛ فهو شاهد على صدق الكلام السابق وسداه. وقد نقل أبو حيان هذا الكلام ثم علق على قول الزمخشري: إن الله تعالى (جعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنتها وأتى بها على الحكمة والصواب) بأن هذا القول من مذهب الاعتزال احتال إلى إدراجه في كلامه بالتلاعب بالألفاظ وإدراجها على النحو الذي يريد، قال: ((وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ مِنْ شَقَائِقِهِ وَتَكْثِيرِهِ فِي الْكَلَامِ، وَاحْتِيَالِهِ فِي إِدَارَةِ الْأَفْظَانِ لِمَا عَلَيْهِ، مِنْ مَذَاهِبِ الْمُعْتَزَلَةِ)) ^{xxvii}. ومن إشارات القدماء إلى التعقيب أيضا ما نجده في كتاب الفوائد المشوق المنسوب إلى ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، وذلك في القسم الرابع والخمسين من أقسام الفصاحة والبلاغة، الذي عنوانه بالتعقيب المصدرى، وفيه بين الغرض منه؛ قال: ((وإنما يعمد إلى ذلك لضرب من التأكيد لما تقدمه والإشعار بتعظيم شأنه أو بالضد من ذلك)) ^{xxviii}. ثم نقل كلام الزمخشري السابق بنصه ولكنه أضاف إليه أن من التعقيب المصدرى ما يستعمل لغرض الذم ومثل، قال: ((وأما الثاني وهو ضد الأول وذلك ما يراد به تصغير الشأن كقولهم إذا ذكروا إنسانا يريدون ذمه قد ركب هواه واستمر على غيه وتمادى على جهله وسحب ذيل عجيبه. وما أشبه ذلك ثم يقول-صنع الشيطان الذي غلب النفوس وميل الأبواب- ومثل ذلك كثير فاعرفه)) ^{xxix}. فقد جعل فائدته في تأكيد ما تقدم من الكلام وتعظيم شأنه أو تقليل شأنه والحط من أثره وقيمه. كما نجد إشارة أخرى إلى التعقيب المصدرى عند سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت 710هـ) في كتابه الإكسير في علم التفسير، وذلك في النوع العاشر من علوم القرآن الموسوم بالتعقيب المصدرى، وقد وصفه بأنه: ((هو تعقيب الكلام بالمصدر إشارة إلى تعظيم شأنه أو ذمه وسبابه)) ^{xxx}. ثم أورد الشواهد القرآنية الثلاثة التي سبق أن ذكرها ابن القيم. ومن ذلك ما نجده في حاشية الشهاب، إذ يقول عن قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللهُ الَّذِي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النمل 88]: ((وقوله: ونحن له عابدون ملائم لقوله صبغة الله لأنها دين الله فالمصدر كالفعل لما سبق)) ^{xxxi}. فقد وصف استعمال المصدر في تلك المواضع التي أشار إليها بالفعل لما سبق من الكلام. والفعلية: كَلِمَةٌ مُخْتَرَعَةٌ مِنْ قَوْلِكَ: فذلك الرجل حسابه، إذا أجمَل حسابه: فذلك كذا وكذا عدداً، وكذا وكذا قَبِيْرُ كذا، واستعمال الشهاب كلمة الفعلية هو، في نظرنا، استعمال يرادف التعبير بالتعقيب المصدرى كما يبدو من معناها اللغوي. وقد أشار الأستاذ خالد بن عثمان السبت إلى التعقيب المصدرى أيضا في المقصد الثالث الموسوم بالقواعد اللغوية الخاصة بالتفسير، قال: ((التعقيب بالمصدر يفيد التعظيم أو الذم)) ^{xxxiii}. هذه هي أهم الإشارات الصريحة التي وجدناه عن التعقيب المصدرى في ما اطلعنا عليه. وهناك إشارات غير صريحة إلى هذه الظاهرة الأسلوبية اللغوية تُمَثِّلُ لها وتكشف عن دلالتها، ومن ذلك ما نجده عند سيبويه، إذ قال: ((هذا باب ما يكون المصدرُ فيه توكيدا لنفسه نصباً وذلك قولك: له علي ألف درهم عُرْفاً..... وإنما صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال: له علي، فقد أقر واعترف.... واعلم أنه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل: كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فأجرها في هذا الباب مجراها هناك. وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام. فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله﴾ [النمل 89]، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم. وعد الله لا يخلف الله وعده﴾ [الروم 5-6]. وقال جل وعز: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾. وقال جل ثناؤه: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكح كتاب الله عليكم﴾ [النساء 24]. ومن ذلك: الله أكبر دَعْوَةَ الْحَقِّ. لأنه لما قال جل وعز: ﴿مر السحاب﴾، وقال: ﴿أحسن كل شيء﴾، غلم أنه خَلَقَ وَصُنِعَ، ولكنه وكَد وثَبَّت للعباد. ولما قال: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: ﴿كتاب الله، توكيدا كما قال: صُنِعَ اللهُ، وكذلك: وَعَدَ اللهُ، لَأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي قَبْلَهُ وَعَدَ وَصُنِعَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: وَعَدَا وَصُنِعَا وَخَلَقَا وَكُتِبَا. وكذلك: دَعْوَةَ الْحَقِّ؛ لَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَكَ: اللهُ أَكْبَرُ، دُعَاءُ الْحَقِّ وَلَكِنَّهُ تَوَكُّدٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: دُعَاءُ حَقًّا. واعلم أن، هذا الباب أنه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله، وإنما ذكرته لتؤكد به، ولم تحمله على مضمَر يكون ما بعده رفعا وهو مفعول به)) ^{xxxiv}. فقد أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة اللغوية أيضا ما جاء عند الفراء الذي التفت إلى تشابه التركيب النحوي الذي يرد ومثل لها. ولعل من الإشارات المهمة إلى هذه الظاهرة اللغوية أيضا ما جاء عند الفراء الذي التفت إلى تشابه التركيب النحوي الذي يرد فيه المصدر المؤكد لغيره في القرآن الكريم كما نبه على وظيفته الدلالية التي تركز أساسا على التوكيد والتقوية؛ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة 236]: ((وقوله متاعا بالمعروف منصوب خارجا من القدر لأنه نكرة والقدر معرفة. وإن شئت كان خارجا من قوله «مَتَّعُوهُنَّ» متاعا ومتعة. فأما حقا فإنه نصب من نية الخبر لا أنه من نعت المتاع. وهو كقولك في الكلام: عبد الله في الدار حقا. إنما نصب الحق من نية كلام المخبر كأنه قال: أخبركم خيرا حقا، وبذلك حقا وقبيح أن تجعله تابعا للمعرفات أو للنكرات لأن الحق والباطل لا يكونان في أنفس الأسماء إنما يأتي بالإخبار. من ذلك أن تقول: لي عليك المال حقا، وقبيح أن تقول: لي عليك المال الحق، أو: لي عليك مال حق، إلا أن تذهب به إلى أنه حق لي عليك، فتخرجه مخرج المال لا على مذهب الخبر. وكل ما كان في القرآن مما فيه من نكرات الحق أو معرفته أو ما كان في معنى الحق فوجه الكلام فيه النصب مثل قوله «وَعَدَ الْحَقُّ» و «وَعَدَ الصِّدْقُ» ومثل قوله «إِنَّهُ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَدَ اللهُ حَقًّا» هذا على تفسير الأول)) ^{xxxv}. ويلحظ انه يسمى هذا النوع من المصادر في مثل هذا الاستعمال بالخروج مما قبله، وقد يسميه أحيانا بالقطع مما قبله. وقال أيضا: ((وقوله: وَعَدَ الصِّدْقُ الَّذِي (16). كقولك: وعدا صدقا، أضيف إلى نفسه، وما كان من مصدر في معنى حقا فهو نصب معرفة كأن أو نكرة، مثل قوله في يونس: «وَعَدَ اللهُ حَقًّا»)) ^{xxxvi}. ومن الأمثلة التي نلمس فيها هذه الظاهرة وتبين إحساس الفراء بهذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم، ما ورد في قوله: ((وما كان من سنة الله، وصبغة الله وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب حقا وشبهه. والرفع جائز لأنه كالجواب ألا ترى أن الرجل يقول: قد قام عبد الله، فتقول: حقا إذا وصلته. وإذا نويت الاستئناف رفعت وقطعت مما قبله. وهذه محض القطع الذي تسمعه من النحويين)). ومن ذلك ما ورد عند الزجاج، عن قوله تعالى «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَخَّرْنَا لِرَسُولِنَا الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران 145]، إذ قال: ((كِتَابًا مُؤَجَّلًا)) على التوكيد، المعنى كتب الله ذلك كتابا مؤجلا أي كتابا ذا أجل...، ومثل هذا التوكيد قوله عز وجل: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ لأنه لما قال: ﴿حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ﴾ دل ذلك على أنه مفروض عليهم

فكان قوله: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْنَا) تأكيداً. وكذلك قوله عز وجل: (صُنِعَ اللَّهُ الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) لأنه لما قال: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا وَهِيَ تَمْرٌ مَرٌّ السَّخَابِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَلَقَ اللَّهُ وَصُنِعَهُ. فَقَالَ: (صُنِعَ اللَّهُ) وهذا في القرآن في غير موضع، وهذا مجراه عند جميع النحويين^{xxxvii})، وهكذا نجد الفراء يشير إلى أن هذه الظاهرة غير قليلة في القرآن الكريم. ومن ذلك ما نجده من إحساس جامع العلوم الباقولي بالتشابه في البناء النحوي لشواهد الآيات التي تشملها هذه الظاهرة؛ إذ خصص باباً للمصادر المنصوبة الواردة في القرآن الكريم والعامل فيها فعل مضمر دل عليه ما قبله، ذكر فيه الكثير من الشواهد المتضمنة للتعقب بالمصدر^{xxxviii}.

تدل هذه الإشارات إلى التفات بعض القدماء إلى هذه الخصيصة اللغوية الأسلوبية في النص القرآني الكريم، غير أنهم لم يقفوا إلا على شواهد معودة ومكررة لا تمثل جميع ما ورد منها في القرآن، كما أنهم لم يتوسعوا في الكشف عن صورها في العبارة القرآنية، كما اكتفوا بتحديد دلالتها في أنها تأتي لغرض: تعظيم شأن المذكور أو ذمه. ولذلك سيكون مدار هذا البحث على تحديد أهم صورها التي وردت في القرآن الكريم والكشف عن سياقاتها ودلالاتها في تلك السياقات.

نوع المصدر المعقَّب به: ولما كان هذا الأسلوب يعتمد المصدر النائب عن فعله؛ فلا بد لنا من أن نبين أن النحاة يقسمون المصدر في العربية على ثلاثة أقسام، هي: المصدر المؤكَّد لعامله، والمصدر المبيِّن لنوع عامله، والمصدر المبيِّن لعدد عامله. وهذا التقسيم فيه نظر، لأنه لم يستوف أقسام المفعول المطلق من جهة، ولأن الاقتصار على هذه الأقسام يؤدي إلى الوقوع في التعارض بين هذا التقسيم والواقع اللغوي^{xxxix}. ومن ذلك التعارض قول النحاة إن عامل المصدر المؤكَّد لا يحذف لأنهم يرون أن الغاية من المصدر تأكيد عامله، فهو لا يحذف جوازاً لأن الغرض من المصدر هو التوكيد؛ فهو مسوق لتوكيد معنى عامله في النفس، وتقويته، ولتقرير المراد منه، - أي: لإزالة الشك عنه - وليبين أن معناه حقيقي لا مجازي^{xl}؛ ولكن النحاة في الوقت نفسه - يذكرون أن العامل في المصدر المؤكَّد لمضمون الجملة محذوف، كما في نحو: (أنت ابني حقا) (وله علي ألف دينار عرفاً)، وهذا يؤدي إلى شيء من التعارض - شكلياً على أقل تقدير - يقود إلى القول بأن المصدر المؤكَّد غير المصدر المؤكَّد لمضمون الجملة، ولذا علينا الفصل بين المصدر المؤكَّد لعامله والمصدر المؤكَّد لمضمون الجملة^{xli}. وقد أحس بهذا التناقض بعض القدماء، ومنهم ابن الناظم (ت686هـ) وابن عقيل (ت769هـ) والاشموني (ت900هـ) والصبان (ت1206هـ)^{xlii}. وقد تناول الشاطبي هذه المسألة بالبحث، وانتهى إلى: ((أن للمصدر المؤكَّد في هذا الباب إطلاقين: أحدهما أن يراد به المؤكَّد لفعله، ...، والثاني: أن يراد به المؤكَّد للجملة المذكورة قبله، وليس بمؤكَّد لعامله الذي هو الفعل المقدر... فالإطلاقان مختلفان في الاصطلاح... وإذا تباين الاصطلاحان لم يدخل أحدهما على الآخر))^{xliii}. ويمكن أن نلمس شيئاً من هذا التعارض عند بعض المحدثين أيضاً، ومنهم الشيخ مصطفى الغلاييني، فهو يقول عن المصدر الذي حُذف عامله وجوبا: ((واعلم أن ليس المصدر، الذي يُؤتى به بدلاً من التلطف بفعله، من المصادر المؤكَّدة (كما زعم جمهور من النحاة)، وإنما هو ضرب آخر من المصادر، كما علمت. ولو كان مؤكَّداً لم يُحذف عامله، لأنه إنما أتى به ليؤكد عامله ويُقويه. فحذف العامل بعد ذلك يُنافي ما جاء بالمصدر لأجله. ولو كان مؤكَّداً لجاز ذكر العامل معه. ولم يُقل بذلك أحدٌ منهم، مع إجماعهم على أنه يجوز ذكر العامل ومصدره المؤكَّد له معاً. نحو (يا أيها أمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) [الأحزاب 56])^{xliii}. على الرغم من أنه ذكر قبل ذلك - في الموضوع السابع من المواضع التي يحذف فيها العامل في المصدر وجوبا - أن عامل المصدر المؤكَّد لمضمون الجملة محذوف وجوبا؛ قال: ((المصدر المؤكَّد لمضمون الجملة قبله. سواء أجيء به لمجرد التأكيد (أي لا لدفع احتمال المجاز، بسبب أن الكلام لا يحتمل غير الحقيقة) نحو "لك علي الوفاء بالعهد حقاً"، أم للتأكيد الدافع إرادة المجاز نحو "هو أخي حقاً")^{xliii}، فهو يقرر، من جهة، أن المصدر المحذوف العامل - وهو الذي جيء به بدلاً من التلطف بفعله - ليس من المصادر المؤكَّدة، ولكنه، من جهة أخرى، يتابع النحاة فيقرر أن العامل في المصدر المؤكَّد لمضمون الجملة محذوف. وبناء على ما سبق يمكن القول إن أمر حذف عامل المصدر المؤكَّد ليس على إطلاقه، ولكن يمكن النظر إليه على أنه قسمان؛ الأول: المصدر المؤكَّد لعامله وهو الذي لا يجوز حذف عامله، والآخر: المصدر المؤكَّد لمضمون الجملة وهو الذي يكون عامله محذوفاً وجوباً ومفهوماً من دلالة الجملة التي قبله، وقد أغنت الجملة التي قبله عن ذكره، لذا قيل إن حذف عامله حذف واجب.

وقد حدد النحاة المواضع التي يحذف فيها العامل في المصدر وجوبا^{xliii} على النحو الآتي:

1. في الطلب أمراً أو نهياً أو دعاءً أو استفهاماً، نحو: "صبراً يا أخي على مصابك"، و "إقداماً لا تأخرأ". و "سقياً له ورعياً. و "أكسلاً وقد جد منافسوك؟".
 2. مصادر مسموعة شاع استعمالها ولا أفعال معها، ولكن القرائن دالة عليها مثل: "سمعاً وطاعة، عجباً، حمداً وشكراً لا كفرأ، معاذ الله سبحانه الله، لبيك، لبيك وسعديك، وحنانك؟ دوا لبيك، حذار لبيك".
 3. في تفصيل مجمل أو بيان عاقبة مثل: (فَسُدُّوا الْوُثَاقَ فَمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَا فِدَاءً) [محمد 4].
 4. إذا كرر المصدر أو حصر أو استفهم عنه وكان عامله خبراً عن اسم عين مثل: "أنت رحيلاً رحيلاً"، "إنما أنت رحيلاً"، "أأنت رحيلاً؟" والمقدر في ذلك كله فعل "ترحل" أو "راحل".
 5. أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه: مررت على أخيك فإذا له بكاءً بكاءً ثكلى. استمعت إلى خالد فإذا له سجعٌ سجعٌ حمام. فإن لم تتقدم جملة أو كان الفعل غير علاجي وجب الرفع تقول: لأخيك بكاءً ثكلى، لخالد ذكاءً داهية.
- ويهمنا أن نقف هنا على ما له علاقة بموضوع بحثنا (التعقيب المصدري)؛ وهو المصدر المؤكَّد لمضمون الجملة، لأن التعقيب بالمصدر في القرآن الكريم إنما جاء عن طريق هذا النوع من المصادر دون غيرها، وهو يتمثل في حالتين يجب فيهما حذف العامل في المصدر، وهما: الأولى: أن يقع المصدر بعد جملة يؤكد مضمونها؛ ويكون المصدر فيها مؤكداً لنفسه، بأن يكون واقعاً بعد جملة مضمونها كمضمونها، ومعناها الحقيقي - لا المجازي - كمعناه، ولا تحتمل مراداً غير ما يراد منه، فهي نص في معناه الحقيقي، كقولك: "لك علي ألف اعترافاً"؛ و: "أنت تعرف لو الديك فضلها يقيناً". ولا يصح في هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التي يؤكد معناها، ولا التوسط بين جزأها. والحالة الثانية: أن يقع المصدر بعد جملة يدفع احتمال المجاز فيها، ويجعل معناها نصاً في أمر واحد بعد أن لم يكن نصاً. ويسمى مؤكداً لغيره، كقولك: "هذا أخي حقاً" فلو لا المصدر "حقاً" لاحتمل الكلام الأخوة المجازية، ونحو: هذا بيتي قطعاً أي: أقطع برأيي قطعاً، فلو لا مجيء المصدر: "قطعاً" لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقي، والآخر مجازي، أقربها: أنه بيتي حقاً، أو: أنه ليس بيتي حقيقة، ولكنه بمنزلة بيتي، لكثرة ترددي عليه، أو: ليس بيتي ولكنه يضم أكثر أهلي. ويكون المصدر في هذا النوع واقعاً بعد جملة معناها ليس نصاً في أمر واحد يقتصر عليه، ولا يحتمل غيره، وإنما يحتمل عدة معان مختلفة، منها

المعنى الذي يدل المصدر عليه قبل مجيئه، فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال، وأزال التوهم، وصار المعنى نصا في شيء واحد. ولم يشترط النحويون أن تكون الجملة السابقة على المصدر المؤكد مشتملة على لفظه^{xlvi}.

وقد أشار القدماء إلى دلالة هذا النوع من المصادر - أعني المؤكد لمضمون الجملة - على التوكيد؛ فقد تناول سيبويه الجوانب التركيبية لهذا الأسلوب وطريقة بنائه، كما أشار إلى الغرض من استعماله، وهو التوكيد والتثبيت، وتحدث أيضا عن العامل في هذا النوع من المصادر المستعملة للتوكيد، التي سبق أن مرت بنا الشواهد التي ذكرها مثل: له علي ألف درهم حقا، وكتاب الله عليكم، وصبغة الله، قال: ((واعلم أن نصب هذا "الباب" المؤكد به العام منه وما يؤكد به نفسه، ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى كيف ولا لم، كأنه قال: أحق حقا، فجعله بدلاً كظناً من أضن، ...، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، ...، وصبغ الله صبغة، ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلاً منه بمنزلة سقيا. وكذلك توجه سائر الحروف من هذا الباب، كما فعلت ذلك في باب سقيا وحمداً لك))^{xlvi} فقد أشار سيبويه هنا إلى المصدر الذي يؤكد مضمون الجملة، ووسم نوعيه بالمؤكد العام والمؤكد لنفسه، ولعل النحاة انطلقوا من تعبير سيبويه عنهما في النص المذكور؛ فسموهما المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره، وقد ذكر الأعلام الشنتمري (ت476هـ) في شرحه كلام سيبويه في هذا الباب أن سيبويه سمى ما يؤكد ما قبله بالعام وما يؤكد نفسه خاصا، قال: ((سمى سيبويه، أيضا، الباب الأول [أي المؤكد لغيره أو لما قبله] توكيدا عاما؛ لأنه سمي هذا [يعني الباب الآخر الذي يشرحه، نحو: له علي ألف عرفا] توكيدا لنفسه، من حيث كان توكيد الاعتراف الذي هو معنى الكلام الظاهر، وهو لفظ اختصاص، فجعل الآخر عاما))^{xlix}. ومثل ذلك ما نجده عند الرضي الاسترأبادي (ت686هـ)، قال عن تسميتهما بالمؤكد لنفسه والمؤكد لغيره: ((وهذه عبارة المتأخرين، وسبويه يسمي المؤكد لنفسه: التأكيد الخاص، والمؤكد لغيره: التأكيد العام))ⁱ. وقريب من ذلك ما نجده عند الشاطبي قال- شارحا هذه التسمية، في ضوء شواهد سيبويه وأمثلة التي سبق ذكرها-: ((وقد يسمى أيضا الأول التوكيد الخاص، والثاني التوكيد العام، ومعنى الخصوصية في الأول مقصور على قوله: له علي كذا، وخاص به. وأما حقا فليس بخاص بتلك الجملة بعينها، بل يكون توكيدا لها، فتقول هو ابني حقا، ولغيرها نحو: أبوك منطلق حقا، وزيد قائم، وأبوك سائر، وغير ذلك من الأخبار، فيحق أن يسمى التوكيد العام، والأول خاصا))ⁱⁱ. وقد بين النحويون أن العامل في هذا النوع من المصادر - المؤكد لغيره أو المؤكد لنفسه - مقدر ومفهوم من سياق الجملة التي قبله التي يؤكد مضمونها، قال ابن يعيش عن المصدر الذي يؤكد غيره: ((والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة))ⁱⁱⁱ. وقال في موضع آخر عن المصدر الذي يؤكد نفسه: ((وما أكد نفسه، نحو: له علي ألف درهم عرفا ينتصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس بحال، ولا مفعول له، ...، ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب: سقيا لك وحمداء، فاعرفه))ⁱⁱⁱⁱ، فقد بين ابن يعيش هنا أن العامل في المصدر المؤكد لنفسه لا يظهر وان المصدر بدل منه. وقد ذهب الرضي إلى أن الجملة المتقدمة على المصدر هي العاملة فيه، قال: ((ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة فيه، لنبايتها عن الأفعال الناصبة، وتأديتها معناها))^{lv}. وعلل الرضي وجوب حذف العامل مع هذا النوع من المصادر بان الجملة تقوم مقامه وتدل عليه فتعني عنه، قال: ((وإنما يجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين مقامه، أعني قبل المصدر، فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين، لكونهما كالعامل الضعيف، ...، وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين، لإفادتهما معنى الفعل، كما ذكرنا، فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل))^{lv}، فهو يستدل - على أن العامل في المصدر المؤكد لنفسه هو: الجملة المتقدمة - بأن هذا المصدر لا يجوز أن يتقدم على الجملة لأنها عامل ضعيف؛ لكونها نائبة عن الناصب وليست هي الناصب الأصلي. وقد أفاد الرضي أن المصدر المؤكد لنفسه يختلف عن المؤكد لعامله من حيث طبيعة ما يؤكد كل منهما، فالأول يؤكد معنى توديه الجملة في حين يؤكد الثاني فعله أو عامله؛ فهما لا يختلفان من حيث دلالتهم على التوكيد ولكنهما يختلفان في تركيب الجملة التي يدخلان في تأليفها شكليا؛ قال: ((أن المصدر الظاهر يؤكد نفسه، فاعترافا، في: له علي ألف درهم اعترافا، يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة، كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو: ضربت ضربا، إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل، لأن الفعل يدل وحده على المصدر والزمان، وأما في مسألتنا، فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها، لامضمون احد جزأها... فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا))^{lvi}. وقد حدد الرضي ضابطين لوجوب حذف الفعل في مثل هذه المصادر، قال: ((ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها: الإضافة المذكورة [أي إضافة المصدر إلى فاعله]، وكونها تأكيدا لأنفسها))^{lvii}. ويذهب الرضي إلى أن المصدر المؤكد لغيره هو في الحقيقة مصدر مؤكد لنفسه، قال: ((واعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه، وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى؟ وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه))^{lviii}. ويستدل على أن المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة بان ((جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره، إما صريح القول، أو ما هو في معنى القول، قال تعالى: ﴿ذلك عيسى بن مريم قول الحق﴾، وقولهم: هذا القول لا قولك، أي هذا القول الحق لا أقول مثل قولك، انه باطل... وقولك: هذا زيد حقا، أي: قولا حقا))^{lix}. ثم يورد مجموعة من الشواهد والأمثلة ويعالجها على وفق هذه الرؤية لينتهي إلى القول: ((فقد تبين - بما قدمنا - أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها، ينبغي أن تكون مدلولة الجملة المتقدمة بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها؛ كما في المؤكدة لنفسها))^{lx}. وقد عد الطاهر بن عاشور مصطلح النحاة: المصدر المؤكد لنفسه تسمية غريبة، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ الروم:6: ((وهذا من المفعول المطلق المؤكد لمعنى جملة قبله هي بمعناه ويستعمل النحويون مصدرًا مؤكداً لنفسه تسمية غريبة يريدون بنفسه معناه دون لفظه))^{lxi}.

في الدلالة الصرفية للتعقيب المصدرية: إن لموضوع التعقيب المصدرية وجهين ينبعان من طبيعة الموضوع، ولذا يمكن القول إن التعقيب المصدرية مقولة صرفية نحوية؛ لكونه ظاهرة أسلوبية لغوية، عمادها المصدر - الذي هو مقولة صرفية -، وذلك في حال وقوعه مفعولا مطلقا مؤكدا لمضمون الجملة السابقة - وهذا الأمر مقولة نحوية -، ولاشك في أن استعمال المصدر أضفى مرونة تعبيرية على النص لأنه أدى إلى دلالات صرفية مختلفة اكسبه إياها سياق النص الكريم، من جهة، مما أسهم في خلق معان فنية وجمالية بخيوط بيانية كما في الاستعارة أو المجاز المرسل مثلا، تنبثق من خصائص الكلمة الصرفية (المصدر) وعلاقتها بالكلمات الأخرى في الجملة. وأول ما ينبغي لنا الوقوف عليه في هذه الظاهرة الأسلوبية أنها تمثلت في النص الكريم بالاسم دون غيره من أشكال الكلمة في العربية، كالفعل أو الحرف، كما تجلت، من بين أشكال الاسم، في (المصدر) دون غيره من صور الصيغ الصرفية للاسم في لغة القرآن الكريم. ولا بد لنا أن نشير هنا إلى أن اختيار المصدر من البدائل أو الأشباه والنظائر التعبيرية المتعددة الأخرى وتفضيله عليها في تلك المواضع، إنما جاء مبنيا على أساس لغوي وبلاغي؛ مرجعه ما يمتاز به الاسم أولا والمصدر ثانيا من دلالة صرفية؛ ذلك ((أن أصل المعنى يمكن الدلالة عليه بأكثر من صيغة))^{lxii}، فيكون الأساس، الذي تجري عملية اختيار طريقة التعبير بناء عليه، هو مراعاة الفروق بين المعاني الوظيفية

للصيغ التي تشترك في ما بينها في الدلالة على معنى ما^{lxiii}. فقد جرى التعقيب- كما ذكرنا- عن طريق الاسم، والاسم يفيد الثبوت لا التجدد والحدوث؛ قال عبد القاهر الجرجاني: ((إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء))^{lxiv}. وقد أشار الرازي إلى الفرق بين الاسم والفعل انطلاقاً من كينونة كل منهما، قال: ((الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها، فإن قلت: زيد منطلق لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد. وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت: انطلق زيد أفاد ثبوت الانطلاق في زمن معين لزيد. وكل ما كان زمانياً فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد))^{lxv}. وقال الكفوي عن دلالة المصدر الصرفية: ((وقيل: المصدر مؤنوع الحديث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الإيهام، ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله))^{lxvi}. ومن هنا فقد قرر الدكتور فاضل السامرائي أن الاسم اعم واشمل واثبت في الدلالة من الفعل؛ لأن الفعل مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة مع إفادة التجدد في حين أن دلالة الاسم لا تقتضي التقييد بالزمن والتجدد^{lxvii}. والى مثل ذلك ذهب الدكتور محمود احمد عكاشة، قال: ((الاسم أقوى في الدلالة من الفعل، فالاسم يفيد ثبوت الصفة لصاحبها... بينما يدل الفعل على التجدد والحدوث، و[وهو] مقيد بالزمن))^{lxviii}. تجمع آراء العلماء هذه على أن الاسم أقوى دلالة من الفعل واشمل. والمصدر يتضمن الحدث فقط دون الزمن في حين أن الفعل يدل على الحدث والزمن معاً، وعليه فالمصدر هو ما يدل على الحدث متضمناً فاعله، قال الرضي: ((الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سُمي مصدرًا))^{lxix}. ويرى ابن قيم الجوزية أن ((المصدر دال على الحدث وفاعله))^{lxx}. ولكن هذا الاقتران بين الحدث وفاعله في المصدر لا يتحدد بزمن معين؛ وهو ما يناسب دلالة الثبوت التي يفيدها الاسم، في حين أن الفعل يشتمل على الحدث وفاعله مقترنا بزمن ماضٍ أو مضارع أو مستقبل. ومن ثم يمكن، في ضوء ما سبق، أن نفهم أساس اختيار النص الكريم للاسم (المصدر) وسيلةً للتعقيب دون الفعل؛ ويمكن إيضاح ذلك بما ورد في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، فقد استعمل النص الشريف المصدر (صنع) وأضافه إلى فاعله، ولم يأت به بصيغة الفعل، كأن يقال: ترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنعها الله الذي أنتقن كل شيء. وصنع هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، قال الزركشي: ((قوله: (صنع الله) أي: مَصْنُوعُهُ))^{lxxi}. ولكن النص الكريم فضّل المصدر على اسم المفعول؛ لأن فيه الحدث والفاعل وهو الله تعالى، وهو يناسب معنى الآية الكريمة والغرض منها غاية المناسبة، ويناسب هذا أن معنى الصنْع في اللغة هو إجادَةُ الفعل^{lxxii}، وهو معنى يوافق الدلالة العامة للآية الكريمة التي تريد بثنها في نفوس السامعين. إن مسألة التناوب بين المصدر والفعل أمر محتمل ووارد ولعل مما يؤكد ذلك ويدل عليه وقوع الفعل موقع المصدر في بعض القراءات، وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْفُسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: 4]، فقد قرئت وَعَدَّ اللَّهُ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ^{lxxiii}. كما دل المصدر على معنى الوصفية، كالدلالة على اسم الفاعل أو اسم المفعول في قوله تعالى: ﴿واتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ [النساء: 4] بمعنى أتوا النساء صدقاتهن ناحلين. فنحلة مصدر، بمعنى عطية؛ قال الراغب الأصفهاني: ((وَالنَّحْلَةُ وَالنَّحْلَةُ عَطِيَّةٌ عَلَى سبِيلِ التَّبَرُّعِ، وَهُوَ أَخْصُ مِنَ الْهَبَةِ، إِذْ كُلُّ هَبَةٍ نَحْلَةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ نَحْلَةٍ هَبَةٍ))^{lxxiv}. قال الزمخشري: ((كأنه قيل: وانحلوا النساء صدقاتهن نحلة، أي أعطوهن مهورهن عن طيبة أنفسكم، أو على الحال من المخاطبين، أي أتوهن صدقاتهن ناحلين طيبين النفوس بالإعطاء، أو من الصدقات، أي منحولة معطاة عن طيبة الأنفس))^{lxxv}. وقال الفخر الرازي: ((أَنَّهَا نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، ثُمَّ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ أَيَّ اتَّوَهُنَّ صَدَقَاتِهِنَّ نَاحِلِينَ طَيِّبِي النَّفُوسِ بِالْإِعْطَاءِ. وَالثَّانِي: عَلَى الْحَالِ مِنَ الصَّدَقَاتِ، أَيَّ مَنْحُولَةً مُعْطَاةً عَنِ طَيِّبَةِ الْأَنْفُسِ))^{lxxvi}. ولعل هاتين الداللتين مرادتان هنا، فيكون هذا التعبير قد جمع الداللتين معاً؛ بأن يكون الأمر للرجال بإيتاء النساء صدقاتهن وهم ناحلون أي طيبو النفس، أو يكون الأمر بإيتاء النساء صدقاتهن وهن منحولات. وقد أفاد المصدر دلالة اسم المرة كما في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾، قال ابن جني ((الفعلة: كناية عن الحال التي تكون عليها، كالرَّكْبَةِ، والجلِسة. والمشيئة، والإكلَّة: فجرت مجرى قولك: وفعلت فعلك الذي فعلت؛ وذلك لأن الفعل قد تعاقب الفعل، كقولهم: نشدته نشداً، وكذلك ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾))^{lxxvii}. وقد أشار الزمخشري إلى أن الصبغة فعلة بمعنى المرة، وبين أن في استعمالها جانباً بلاغياً يتمثل في أنها استعارة مبناها المشاكلة لفعل النصارى، قال: ((هي فعلة من صبغ، كالجلِسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، والمعنى: تطهير الله، لأن الإيمان يظهر النفوس. والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم... وإنما جاء بلفظ الصبغة على طريقة المشاكلة، كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان، تريد رجلاً يصطنع الكرم وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً يعني أنه بصبغ عبادته بالإيمان، ويظهرهم به من أضرار الكفر فلا صبغة أحسن من صبغته))^{lxxviii}. وذكر ابن عطية أن الصبغة هنا استعارة غير أنه لم يقل بأنها على طريقة المشاكلة، وإنما عدها استعارة لأن الدين يظهر على الإنسان كما أن الصبغ يظهر على صاحبه، قال: ((سمي الدين صِبْغَةً استعارة من حيث تظهر أعماله وسمته على المتدين كما يظهر الصبغ في الثوب وغيره))^{lxxix}. وجمع الفخر الرازي الآراء التي قبلت في تفسير الصبغة هنا، قال: ((وَالصَّبْغَةُ) فَعْلَةٌ مِنْ صَبَغَ كَالجَلِيسَةِ مِنْ جَلَسَ، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي يَبْقَعُ عَلَيْهَا الصَّبْغُ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِصِبْغَةِ اللَّهِ عَلَى أَقْوَالٍ. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ دِينُ اللَّهِ، وَذَكَرُوا فِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ دِينَ اللَّهِ بِصِبْغَةِ اللَّهِ وَجُوهًا. أَحَدُهَا: أَنَّ بَعْضَ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ فِي مَاءٍ أَصْفَرَ يَسْمُونَهُ الْمَعْمُودِيَّةَ وَيَقُولُونَ: هُوَ تَطْهِيرٌ لَهُمْ... وَالسَّبَبُ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الصَّبْغَةِ عَلَى الدِّينِ طَرِيقَةُ الْمَشَاكَلَةِ... وَثَانِيهَا: الْيَهُودُ تَصْنَعُ أَوْلَادَهَا يَهُودًا وَالنَّصَارَى تَصْنَعُ أَوْلَادَهَا نَصَارَى بِمَعْنَى يُفَوِّئُهُمْ فَيَصْنَعُونَهُمْ بِذَلِكَ لِمَا يُشْرَبُونَ فِي قُلُوبِهِمْ، ... يُقَالُ: فَلَانٌ يَصْنَعُ فَلَانًا فِي الشَّيْءِ، أَيُّ يُدْخِلُهُ فِيهِ وَيَلْزِمُهُ إِيَّاهُ كَمَا يُجْعَلُ الصَّنْعُ لَازِمًا لِلثَّوَابِ... وَثَالِثُهَا: سُمِّيَ الدِّينُ صِبْغَةً لِأَنَّ هَيْئَتَهُ تَظْهَرُ بِالمُشَاهَدَةِ مِنْ أَثَرِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ، وَرَابِعُهَا: ... وَصَفَ هَذَا الْإِيمَانَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ صِبْغَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِيبَيِّنَ أَنَّ الْمُبَايَنَةَ بَيْنَ هَذَا الدِّينِ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ، وَبَيْنَ الدِّينِ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُبْطِلُ ظَاهِرَةٌ جَلِيَّةٌ، كَمَا تَظْهَرُ الْمُبَايَنَةُ بَيْنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَصْبَاغِ لِذِي الْجَسَنِ السَّلِيمِ...))^{lxxx}. وهكذا يكون هذا الاستعمال قد أفاد معاني عدة قد يكون النص الكريم مراداً لها، منها أن صبغة الله هي دين الله، أو أنها فطرة الله الناس على دينه. ومثل ذلك استعمال المصدر على نحو يؤدي إلى احتمال التركيب لأكثر من معنى من خلال احتمال أكثر من دلالة صرفية^{lxxxi}، ولعل ذلك يعود إلى طبيعته الصرفية للكلمة كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: 198]، والنزُل: ما يُعَدُّ لِلنَّازِلِ مِنَ الرَّادِّ وَالصِّيَافَةِ وَالقَرَى هَذَا أَصْلُهُ ثُمَّ أُسْعِيَ فِيهِ فَأُطْلِقَ عَلَى الرِّزْقِ وَالغِذَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِضَيْفٍ^{lxxxii}. وهي تحتمل أن تكون مصدرًا، أو مصدرًا بمعنى اسم المفعول، كما تحتمل أن تكون جمع تكسير، قال العكبري: ((نَزَلَ) : مُصَدَّرٌ، وَانْتِصَابُهُ بِالْمَعْنَى... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ نَازِلٍ...، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَالِدِينَ. وَيَجُوزُ إِذَا جَعَلْتَهُ مُصَدَّرًا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، فَيَكُونُ خَالًا مِنَ

الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي فِيهَا؛ أَي: مَنْزُولَةً))^{lxxxiii}. ونزلا هنا تأتي في سياق مشابه لمصدر آخر معقب به وهو قوله تعالى: ﴿ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، والتعقيب بهذا المصدر جاء لمعنى لطيف وهو تأكيد معنى أن للأبرار جنات تجري من تحتها الأنهار؛ وذلك بان رزقهم يأتيهم في الآخرة، من عند الله تعالى، من غير عناء ولا كد؛ يؤيد ذلك قول أبي حيان في تفسيره، قال: ((النُّزُلُ الثَّوَابُ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ: ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ... وَيُقَالُ: أَقَمْتُ لِلْقَوْمِ نَزْلَهُمْ أَي: مَا يَصْلُحُ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَدَاءِ، وَجَمْعُهُ أَنْزَالٌ... وَمَعْنَى مَنْ عِنْدَ اللَّهِ: أَي: لَا مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ، وَسَمَاءُ نُزُلًا لِأَنَّهُ ارْتَفَعَ عَنْهُمْ تَكَالِيفُ السَّعْيِ وَالْكَسْبِ، فَهُوَ شَيْءٌ مُهَيَّأٌ يَهَيَّأُ لَهُمْ لَا تَعَبَ عَلَيْهِمْ فِي تَحْصِيلِهِ هُنَاكَ، وَلَا مَشَقَّةَ كَالطَّعَامِ الْمُهَيَّأِ لِلصَّيْفِ لَمْ يَتَعَبَ فِي تَحْصِيلِهِ، وَلَا فِي تَسْوِيَّتِهِ وَمُعَالَجَتِهِ))^{lxxxiv}. وهكذا يكون في استعمالها توسع دلالي منبعه الصيغة الصرفية، إذ تدل كلمة (نزل) على معنيين، فهي تحتمل أن تكون مصدرا، على معنى الثواب، يؤكد أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، كما تحتمل أن تكون جمع تكسير لاسم الفاعل (نازل) وهم المتقون الخالدون الذين أكرمهم الله بإدخالهم الجنة؛ فيكون النص قد جمع المعنيين في تعبير واحد. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ هَبَّتْ فَسَفَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب 50]، فقد وردت كلمة خالصة مصدرا على الرغم من كونها على وزن فاعلة، فكانها بمعنى رخصة لك فهي لا تعود على المرأة وإنما تعود على الخصلة المذكورة؛ قال الفراء في تفسير معنى خالصة: ((يقول: هذه الخصلة خالصة لك ورخصة دون المؤمنين، فليس للمؤمنين أن يتزوجوا امرأة بغير مهر))^{lxxxv}، فقد جعل الأمر أو الخصلة خالصة وليست المرأة. وقد صرح الزمخشري بأنها مصدر، قال: ((خالصة مصدر مؤكد، كوعد الله، وصبغة الله، أي: خلص لك إحلال ما أحلنا لك خالصة، بمعنى خلوصا، والفاعل والفاعلة في المصادر غير عزيزين، كالخارج والقاعد، والعاقبة والكاذبة))^{lxxxvi}. إن هذا الوزن غالبا مايقع اسم فاعل، ولكن الزمخشري يرى أن (خالصة) هنا جاءت مصدرا كما أن الخارج والعاقبة والكاذبة تقع مصادر، وهو يقرر أن مثل هذا الاستعمال شيء غير عزيز في العربية. ومثله^{lxxxvii} ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء 79]. ونظرا لما تمتاز به هذه الكلمة في سياقها فقد أجاز العكبري فيها وجهين: ((نافلة لك): فيه وجهان: أحدهما: هُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى تَهَجَّدًا؛ أَي: تَنَقَّلَ تَنَقُّلاً، وَفَاعِلَةٌ هُنَا مَصْدَرٌ كَالْعَاقِبَةِ. وَالثَّانِي: هُوَ خَالٌ؛ أَي: صَلَاةٌ نَافِلَةٌ))^{lxxxviii}. ويرى أبو حيان أن (خالصة) وقعت مصدرا بفيد التوكيد شأنه شأن وعد الله وصبغة الله، إلا أنه خالف الزمخشري فذهب إلى أن وزن فاعل في المصادر عزيز وليس شائعا، قال: ((هُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، ك: وَعَدَ اللَّهُ، وَصَبِغَةَ اللَّهُ، أَي: أَخْلَصَ لَكَ إِخْلَاصًا. أَحْلَلْنَا لَكَ، خَالِصَةً بِمَعْنَى خُلُوصًا، وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ عَلَى فَاعِلٍ وَعَلَى فَاعِلَةٍ. وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: وَالْفَاعِلُ وَالْفَاعِلَةُ فِي الْمَصَادِرِ غَيْرُ عَزِيزَيْنِ، كَالْخَارِجِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْكَاذِبَةِ. انْتَهَى، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، بَلْ هُمَا عَزِيزَانِ،...، وَقَدْ تَنَاقَلَتْ هَذِهِ الْأَفْظَاءُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَصَادِرَ))^{lxxxix}. وما جاء في الآية الكريمة خطاب خُصَّ به الرسول ولم يشرِكْه فيه غيره لا لفظاً ولا معنى لشرف نبوته وتقرير لاستحقاق الكرامة لأجله^{xc}. فهي مزية خاصة به صلى الله عليه وآله وسلم من دون المؤمنين أي أن تتخذ زوجة بالهبة، أي دون مهر وليس لبقية المؤمنين ذلك^{xci}. إن ما نلمسه في هذه الكلمة من تعدد في التوجيه الصرفي أو احتمال الوزن الواحد لأكثر من صيغة صرفية يدل على بلاغة النص القرآني لأن هذا النوع من الاستعمال هو في الحقيقة من باب التوسع الدلالي في الوزن الصرفي الذي يجمع الدلالات المختلفة المحتملة فيمكن عندئذ أن يكون المعنى على أن خالصة مصدر فتكون هذه المزية خاصة بالرسول وخالصة له، كما يمكن أن تكون بمعنى اسم الفاعل فتكون المرأة، التي وهبت نفسها للرسول، هي الخالصة له.

في الدلالة النحوية للتعقيب المصدرية: سبق أن ذكرنا أن هذه المصادر المعقب بها جاءت على طريقة المفعول المطلق، الذي يؤدي وظيفة المصدر المؤكد لمضمون الجملة، وهذا هو الغالب، ويظهر هذا الأمر واضحا من الشواهد التي ذكرها القداماء التي وجهت على أنها مفعول مطلق، وإن لم يشيروا إلى أنها من التعقيب بالمصدر؛ قال الفراء: ((قوله: فَطَرَتَ اللَّهُ يَرِيدُ: دِينَ اللَّهِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ (صِبْغَةَ اللَّهِ))^{xcii}. وقال في موضع آخر: ((وما كان من سنة الله، وصبغة الله وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب حقا وشبهه))^{xciii}. وقال الاخفش: ((قال الله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا))، فقوله سبحانه (كِتَابًا مُؤَجَّلًا) توكيد، ونصبه على "كُتِبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا مُؤَجَّلًا". وكذلك كل شيء في القرآن من قوله (حقا) إنما هو "أحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا". وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ) و (رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ) و (صُنِعَ اللَّهُ) و (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما هو من "صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا" فهذا تفسير كل شيء في القرآن من نحو هذا، وهو كثير))^{xciv}. وقال الزمخشري: ((سُنِّتَ اللَّهُ) بمنزلة وَعَدَ اللَّهُ وما أشبهه من المصادر المؤكدة))^{xcv}. وقال أيضا: ((صُنِعَ اللَّهُ من المصادر المؤكدة، كقوله وَعَدَ اللَّهُ (وَصِبْغَةَ اللَّهِ))^{xcvi} وقال ابن عطية: ((وقوله فَطَرَتَ اللَّهُ نصب على المصدر، كقوله صِبْغَةَ اللَّهِ [البقرة: 138])^{xcvii}. وقال الفخر الرازي: ((أما قوله: (صُنِعَ اللَّهُ) فهو من المصادر المؤكدة كقوله: (وَعَدَ اللَّهُ) [النساء: 95] و(صِبْغَةَ اللَّهِ) [البقرة: 138])^{xcviii}. غير أننا نجد أن بعض تلك المصادر المعقب بها قد وجهت بأوجه إعرابية أخرى؛ مما أدى إلى تعدد الدلالات النحوية التي نتجت من هذا التعدد، ((ومما لا شك فيه أن المعنى أصل والإعراب فرع عليه يختلف باختلاف أصله، وإذا تعددت احتمالات الإعراب في كلمة أو جملة فذلك دليل القوة التعبيرية في اختزال العديد من المعاني في نظم العبارة))^{xcix}. وفي ما يأتي من البحث نقف على أثر احتمال المصادر المعقب بها لأوجه إعرابية أخرى محتملة تصب في إغناء النص بالدلالات والمعاني؛ مما يؤكد أن النص القرآني نص معجز بلغ الغاية في مراتب بلاغة. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً)؛ فقد وجهها الفراء على البديلية، قال: صبغة: ((نصب، مردودة على الملة))^c. وكذلك هي عند الاخفش، قال: ((قال (صِبْغَةَ اللَّهِ) بالنصب،...، أبدل "الصِبْغَةَ" من "المِلة" فقال (صِبْغَةَ اللَّهِ) بالنصب))^{ci}. ونقل النحاس هذا التوجيه واستحسنه^{cii}. وذكر مكي بن أبي طالب القيسي ثلاثة أوجه، الأول أنها بدل من ملة إبراهيم، والثاني هو النصب على الإغراء أي اتبعوا صبغة الله، والثالث النصب على التمييز^{ciii}. وجمع أبو حيان الأوجه المحتملة، ثم حاكمها وانتهى إلى أنها منصوبة على أنها مصدر مؤكد، قال: ((وَجِهَ عَلَى أَوْجِهٍ: أَظْهَرَ هَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ... وَقِيلَ: هُوَ نَصَبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ، أَي: الزُّمُوا صِبْغَةَ اللَّهِ. وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: مِلةَ إِبْرَاهِيمَ، أَمَا الْإِغْرَاءُ فَتَنَافُرُهُ آخِرُ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ،...، وَأَمَا الْبَدَلُ، فَهُوَ بَعِيدٌ، وَقَدْ طَالَ بَيْنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ بِجَمَلٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مُنْتَصِبًا انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ عَنْ قَوْلِهِ: فُولُوا آمَنًا، فَإِنَّ كَانَ الْأَمْرُ لِلْمُؤْمِنِينَ، كَانَ الْمَعْنَى: صَبَغْنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً، وَلَمْ يَصْبُغْ صِبْغَتَكُمْ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَالْمَعْنَى: صَبَغْنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً لَا مِثْلَ صِبْغَتِنَا، وَطَهَّرْنَا بِهِ تَطْهِيرًا لَا مِثْلَ تَطْهِيرِنَا. وَتَطْهِيرٌ نَصَبٌ هَذَا الْمَصْدَرُ نَصَبٌ قَوْلِهِ: صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ))^{civ}، وهكذا يحتمل النص دلالات نحوية مختلفة، بفيد بعضها التوكيد مثل النصب على المصدرية والإغراء، كما أن الدلالة تتوسع فتحتمل صبغة في حال نصبها على المصدرية أن تكون من قول المسلمين فتكون خاصة بهم وإن تكون أمرا موجهة إلى اليهود والنصارى فتكون دالة على الفرق بين صبغة المسلمين وصبغة اليهود والنصارى. ومن ذلك (كتابا مؤجلا) في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ)) [آل عمران 145]؛ فقد التفت الاخفش إلى معنى التوكيد في استعمال المصدر ومثل له بالمصدر حقا

الحال منه مفرداً ولم يُراعَ تعدُّده، فلم يقل: نصيبين مفروضين، على اعتبار كون المذكور نصيبين، ولا قيل: أنصباء مفروضة، على اعتبار كون المذكور مؤزراً للرجال وللنساء، بل روعي الجنس فجاء بالحال مفرداً ومفروضاً وصنف))^{cxxvi}. وإذا نظرنا إلى هذه الأعراب وجدناها تؤدي إلى معان متعددة منها: ان نصيب المذكورين من الرجال والنساء نصيب مفروض قل أو أكثر، أو انه مصدر يفيد توكيد الفكرة السابقة التي تتضمنها الآية، أو انه يفيد معنى الاختصاص ومن ثم هو يفيد التوكيد أيضاً. ومنه (فريضة) في قوله تعالى: (أبائكم وأبناؤكم لا تذرون إياهم أقرب لكم نفعاً فريضة من الله إن الله كان عليمًا حكيمًا)، فقد عدها الفراء منصوبة على القطع، قال: ((فريضة من الله) نصب على القطع. والرفع في (فريضة) جائز لو قرئ به))^{cxxvii}. في حين اكتفى الاخفش ببيان أن نصبها مثل نصب كتاب مؤجلاً، قال: ((فنصب (وصية) و (فريضة من الله)، كما نصب (كتاباً مؤجلاً))^{cxxviii}. وجعله الزجاج منصوباً على الحال المؤكدة، قال: ((منصوب على التوكيد والحال من . . . ولأبويه. . . أي، ولهؤلاء الورثة ما ذكرنا مفروضاً، ففريضة مؤكدة لقوله (يوصيكم الله))^{cxxix}. وأعربها النحاس ومكي مصدر^{cxxx}. وجعلها الزمخشري مصدرًا مؤكداً، قال: ((فريضة نصبت نصب المصدر المؤكد، أي فرض ذلك فرضاً))^{cxxxi}. ومثل ذلك جاء عند ابن عطية والفخر الرازي والعكبري والقرطبي والبيضاوي وأبي حيان، الذي صرح بأنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، والنسفي وابن عادل وأبي السعود^{cxxxii}. وجمع السمين الحلبي ما قيل فيها من أوجه؛ قال: ((فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من الوصية، لأن معنى «يوصيكم» فرض الله عليكم، فصار المعنى: «يوصيكم الله وصية فرض» فهو مصدر على غير الصدر. والثاني: أنها مصدر منصوب بفعل محذوف من لفظها. قال أبو البقاء: و «فريضة» مصدر لفعل محذوف أي: فرض الله ذلك فريضة «والثالث: قاله مكي وغيره أنها حال لأنها ليست مصدرًا))^{cxxxiii}. وهكذا تعبر الآية الكريمة بـ(فريضة) عن معنيين؛ هما: دلالة المصدرية على التوكيد وهو المتبادر من اللفظ، لما بين يوصيكم وفريضة من تقارب، أي يوصيكم وصية أو يفرض عليكم فرضاً. والمعنى الثاني: الدلالة على الوصفية الذي تفيدده الحال، أي للمذكورين حصتهم المقررة مفروضة. ومنه (وصية) في قوله تعالى: (ومن بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليمٌ حكيمٌ) [النساء: 12]، قال الفراء في توجيهها: ((ونصب قوله وصية من قوله: فلكل واحدٍ منهما السدس - وصية من الله، مثل قولك: لك درهمان نفقة إلى أهلك، وهو مثل قوله نصيباً مفروضاً))^{cxxxiv}. ومثلها الاخفش بـ: كتاباً مؤجلاً: ((نصب (وصية) و (فريضة من الله)، كما نصب (كتاباً مؤجلاً))^{cxxxv}. وأعربها والعكبري والنحاس مصدر^{cxxxvi}. وقال الزمخشري: ((وصية من الله مصدر مؤكد، أي يوصيكم بذلك وصية، كقوله: (فريضة من الله) ويجوز أن تكون منصوبة بغير مضار))^{cxxxvii}. وجعلها مكي منصوبة على أنها مصدر في موضع الحال، ونقل توجيه الفراء من أنها منصوبة على الخروج، أو ان غير مضار عمل فيها^{cxxxviii}. وجمع صاحب الدر المنصور الأوجه النحوية، قال: ((في نصبها أربعة أوجه؛ أحدها: أنها مصدر مؤكد، أي يوصيكم الله بذلك وصية الثاني: أنها مصدر في موضع الحال، والعامل فيها يوصيكم. قاله ابن عطية، والثالث: أنها منصوبة على الخروج: إمّا من قوله: {فلكل واحدٍ منهما السدس} أو من قوله: (فهم شركاء في الثلث)، وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين. والرابع: أنها منصوبة باسم الفاعل وهو «مضار»، والمضارة لا تقع بالوصية بل بالورثة، لكنه لما وصى الله تعالى بالورثة جعل المضارة الواقعة بهم كأنها واقعة بنفس الوصية مبالغة في ذلك))^{cxxxix}. فقد أفاد استعمال المصدر معاني عدة منها دلالة التوكيد التي يفيد المصدر المؤكد، ودلالة الحالية التي يؤديها الحال الذي يدل على المبالغة؛ لان المصادر إذا وقعت أحوالاً دلت على المبالغة. ودلالة المفعولية على أنها مفعول به لاسم الفاعل مضار أي على ألا تؤدي إلى الإضرار بالوصية. ومنه (كتاب الله) في قوله تعالى: (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما كنتم) [النساء: 24]، قال الفراء في توجيهه: ((وقوله: كتاب الله عليكم كقولك: كتاباً من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالصواب))^{cxli}. وقال أبو عبيدة: ((«كتاب الله عليكم»، أي: كتب الله ذلك عليكم، والعرب تفعل مثل هذا إذا كان في موضع «فعل» أو «يفعل»، «نصوبه))^{cxlii}. ووجهها الزجاج على أنها مصدر مؤكد وأجاز ان تكون منصوبة على الإغراء بفعل يفسره (عليكم): ((وقوله: (كتاب الله عليكم) منصوب على التوكيد محمول على المعنى، لان معنى قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) كتب الله عليكم هذا كتاباً،...، وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسراً له، فيكون المعنى الزموا كتاب الله. ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ (عليكم)، لان قولك: عليكم زياداً، ليس له ناصب متصرف فيجوز تقديم منصوبه))^{cxliii}. وقال الزمخشري: ((كتاب الله عليكم مصدر مؤكد، أي كتب الله ذلك عليكم كتاباً وفرضه فرضاً))^{cxliiii}. وجمع السمين الحلبي الأوجه النحوية فيها، قال: ((في نصبه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهي قوله: «حُرِّمَتْ»، ونصبه بفعل مقدر أي: كتب الله ذلك عليكم كتاباً... الثاني: أنه منصوب على الإغراء بـ «عليكم» والتقدير: عليكم كتاب الله أي: الزموا كقولهم: [عليكم أنفسكم] [المائدة: 105]، وهذا رأي الكسائي ومن تبعه، أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء... والبصريون يمنعون ذلك، قالوا: لأن العامل ضعيف.... والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريب من الإغراء))^{cxliiii}. وبين الطاهر بن عاشور ان قوله: كتاب الله عليكم تذييل، غايته التحريض على وجوب الوقوف عند كتاب الله، فـ (عليكم نائب مناب (الزموا))، وهو مصير بمعنى اسم الفعل، وذلك كثير في الظروف والمجوزات المنزلة منزلة أسماء الأفعال بالقرينة، كقولهم: إليك، ودونك، وعلبك. وكتاب الله مفعوله مقدم عليه عند الكوفيين، أو يجعل منصوباً بـ (عليكم) محذوفاً دل عليه المذكور بعده، على أنه تأكيد له، ويجوز أن يكون كتاب مصدراً نائباً مناب فعله، أي كتب الله ذلك كتاباً، وعلينكم متعلقاً به^{cxlv}. وبهذا تعبر الآية الكريمة عن معنيين رئيسين؛ هما: أولهما: توكيد معنى الجملة السابقة بوصفه مصدرًا مؤكداً لمضمون الجملة، والمعنى الثاني: انه حث على الالتزام بكتاب الله، على معنى الإغراء. ومنه (توبة) في قوله تعالى: (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليمًا حكيمًا) [النساء: 92] جعلها الزجاج مفعولاً لأجله، قال: ((ونصب (توبة من الله) على جهة نصب فعلت ذلك حذار الشر))^{cxlvi}. وهو منصوب عند النحاس ومكي والرازي والبيضاوي والطاهر بن عاشور على المصدرية وأجازوا ان يعرب مفعولاً لأجله^{cxlvii}. في حين وجه العكبري نصبه على انه مفعول لأجله وأجاز نصبه على المصدرية^{cxlviii}. واكتفى القرطبي والنسفي بوجه النصب على المصدرية^{cxlix}. وقال أبو حيان: ((توبة من الله انصب على المصنر أي: رجوعاً منه إلى التسهيل والتخفيف...))^{cl}. وأضاف صاحب اللباب مع الوجهين السابقين وجه النصب على الحالية^{cli}: قال: ((أحدها: أنه مفعول من أجله، تقديره: شرع ذلك توبة منه،...، الثاني: أنها منصوبة على المصدر أي: رجوعاً منه إلى التسهيل، حيث تقلم من الأثقل إلى الأخف، أو توبة منه، أي: قبولاً منه، من تاب عليه، إذا قبل توبته، فالتقدير: تاب عليكم توبة منه. الثالث: أنها منصوبة على الحال، ولكن على حذف مضاف، تقديره: فعليه كذا حال كونه صاحب توبة))^{clii}. وبهذا تكون توبة احتملت ثلاثة معان في هذا السياق، الأول ان صيام شهرين متتابعين يكون من أجل التوبة على أنها مفعول لأجله، والثاني: أنها مصدر مؤكد يفيد توكيد معنى التوبة المفهوم من سياق قوله صيام شهرين، والثالث: دلالة الحالية على تقدير حذف مضاف إليه، أي عليه صيام شهرين في حال كونه صاحب توبة. ومنه (غروراً) في قوله

تعالى: (يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا) [الأنعام: 112] قال الزجاج: ((و غُرُورًا) مُنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى. لِأَنَّ مَبْنِيَّ إِحْيَاءِ الزُّخْرَفِ مِنَ الْقَوْلِ مَعْنَى الْغُرُورِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ يَغْرُونَ غُرُورًا)).^{cliii} في حين ذهب ابن النحاس إلى إعرابه حالاً، قال: ((و غُرُورًا) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّ مَعْنَى يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ يَغْرُونَ غُرُورًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [مَصْدَرًا] فِي مَوْضِعِ الْحَالِ)).^{cliv} وهذا الوجه الأخير هو الذي اكتفى مكي بذكره، قال: ((قَوْلُهُ (غُرُورًا) نَصَبٌ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ)).^{clv} في حين أجاز العكبري والبيضاوي أن يكون منصوباً على أنه مفعول لأجله أو الحالية^{clvi}. وجعله أبو حيان منصوباً على أنه مفعول لأجله وأجاز الأوجه الأخرى السابق ذكرها، قال: ((وَأَنْتَصَبَ غُرُورًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ وَجُوزُوا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِیُوجِي لِأَنَّهُ بِمَعْنَى يَغْرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَوْ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيَّ غَارِبِينَ)).^{clvii} واكتفى صاحب التحرير والتنوير بإعرابه مفعولاً لأجله، قال: ((وَأَنْتَصَبَ غُرُورًا عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ لِفِعْلِ يُوجِي، أَي يَرْجُونَ زُخْرَفَ الْقَوْلِ لِیَغْرُوهُمْ)).^{clviii} ومن ثم فإن (غوروا) في الآية الكريمة تعرب بثلاثة أعراب عن ثلاثة معانٍ يصح أن تكون مرادة، الأول: أن تكون مفعولاً لأجله، على أنهم يوجي بعضهم إلى بعض لأجل الغرور، والثاني: أنها تكون منصوبة على المصدرية لأن معنى الإيحاء بزخرف القول أنهم يغرونهم؛ فكأنه معنى الآية: يغرّ بعضهم بعضاً بزخرف القول غروراً، والثالث: أنه منصوب على الحالية أي يوجي بعضهم إلى بعض زخرف القول غارين.

ومنه (سنة) في قوله تعالى: (مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) (76) سُنَّةٌ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا [الاسراء: 76-77]، التي فسّر الفراء نصبها على حذف حرف الجر الكاف، قال: ((نصب السنة على العذاب المضمّر، أي يعذبون كسنة من قد أرسلنا)).^{clix} وجعله الأخفش منصوباً على المصدرية، قال عنها: ((أي: سنّناها سنّة)).^{clx} وتابعه الزجاج، قال: ((سنّة)) منصوب بمعنى أنا سنّنا هذه السنة فيمن أرسلنا قبلك من رسلنا)).^{clxi} ووجهها ابن النحاس على المصدرية ثم نقل توجيه الفراء^{clxii} ووجه الزمخشري نصبها على المصدرية، قال: ((ونصبت نصب المصدر المؤكّد، أي: سن الله ذلك سنة)).^{clxiii} وأجاز أبو حيان أن تكون مفعولاً به وكأنه يرى أنها منصوبة على الإغراء، قال: ((وَقَالَ الْفَرَّاءُ: انْتَصَبَ سُنَّةٌ عَلَى اسْتِقْطِ الْخَافِضِ لِأَنَّ الْمَعْنَى كَسُنَّةٍ فَنُصِبَ بَعْدَ حَذْفِ الْكَافِ، ...، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ أَي اتَّبِعَ سُنَّةً مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا)).^{clxiv} وقال الطاهر بن عاشور مناقشاً الأوجه المحتملة وعلاقتها بالمعنى: ((وَأَنْتَصَبَ سُنَّةٌ مِنْ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ فَإِنَّ كَانَتْ سُنَّةٌ اسْمٌ مَصْدَرٌ فَهِيَ بَدَلٌ مِنْ فِعْلِهِ وَالتَّقْدِيرُ: سَنَّا ذَلِكَ لِمَنْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا، أَي لِأَجْلِهِمْ. فَلَمَّا عَدَلَ عَنِ الْفِعْلِ إِلَى الْمَصْدَرِ أَضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمُتَعَلِّقِ بِالْفِعْلِ إِضَافَةً الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ عَلَى التَّوَسُّعِ وَإِنْ كَانَتْ سُنَّةٌ اسْمًا جَامِدًا فَانْتَصَابُهُ عَلَى الْحَالِ لِتَأْوِيلِهِ بِمَعْنَى اسْتِقْفَائِي)).^{clxv} فقد احتملت كلمة (سنة) في الآية أربعة معانٍ ناتجة من أربعة أعراب، الأول: أنها مصدر مؤكّد لمضمون الجملة التي قبله لأنها بمعنى ما سبق من أنهم لا يلبثون إلا قليلاً، والثاني: أنها منصوبة على نزع الخافض (الكاف) وكأنها في الأصل شبه جملة تعلّل الحكم السابق أو تصفه، والثالث: أنها مفعول به لفعل تقديره: اتبع، وفيه معنى الإغراء، والرابع: أنها حال على تأويلها بمشقوق، أي: سائين.

ومن ذلك أيضاً: (جهد أيمانهم) في قوله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ) [الأنعام: 109]، فهو منصوب عند مكي على المصدرية^{clxvi}، وعند الزمخشري على الحالية، قال: ((وَأَصْلُ: أَقْسَمَ جَهْدَ الْيَمِينِ: أَقْسَمَ يَجْهَدُ الْيَمِينِ جِهْدًا، فَحَذَفَ الْفِعْلَ وَقَدَّمَ الْمَصْدَرَ فَوَضَعَ مَوْضِعَهُ مَضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ: فَضَرَبَ الرَّقَابِ وَحُكْمَ هَذَا الْمَنْصُوبِ حُكْمَ الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: جَاهِدِينَ أَيْمَانَهُمْ)).^{clxvii} ووجه ابن عطية على أنه مصدر مؤكّد، قال: ((جَهْدٌ أَيْمَانَهُمْ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ)).^{clxviii} وذكر العكبري الوجهين، قال: ((فيه وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ، ...، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرٌ يَعْملُ فِيهِ أَقْسَمُوا، وَهُوَ مِنْ مَعْنَاهُ لَا مِنْ لَفْظِهِ)).^{clxix} واكتفى القرطبي بوجه المصدرية، قال: ((جَهْدٌ: مَنْصُوبٌ عَلَى مَذْهَبِ الْمَصْدَرِ تَقْدِيرُهُ: إِسْمًا بِلِغَاءٍ)).^{clxx} وجعله النسفي مصدرًا في تقدير الحال، قال: ((وجهد أيمانهم مصدر في تقدير الحال أي مجتهدين في توكيد أيمانهم)).^{clxxi} والوجه الأظهر عند السمين الحلبي هو النصب على المصدرية، قال: ((في انتصابه وجهان، أظهرهما: أنه مصدر مؤكّد ناصبه «أقسموا» فهو من معناه، ...، والثاني ... أنه منصوبٌ على الحال كقولهم: «افعل ذلك جهْدك» أي: مجتهداً، ولا يبالى بتعريفه لفظاً فإنه مؤولٌ بنكرة على ما ذكرته لك، وللنحويين في هذه المسألة أبحاث، والمعنى هنا: أقسموا بالله مجتهدين في أيمانهم)).^{clxxii} ووجهه الالوسي على الحالية وأجاز أن يكون منصوباً على نزع الخافض، قال: ((فجهد مصدر في موضع الحال. وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِنَزْعِ الْخَافِضِ أَي أَقْسَمُوا بِجَهْدِ أَيْمَانِهِمْ)).^{clxxiii} وقال الطاهر بن عاشور: ((انْتَصَبَ جَهْدٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ لِأَنَّهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى «الْأَيْمَانِ» صَارَ مِنْ نَوْعِ الْيَمِينِ فَكَانَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا مُبَيَّنًا لِلنَّوْعِ)).^{clxxiv} وبهذا يحتمل ثلاثة معانٍ بحسب النظر إلى الأعراب التي ذكرها العلماء، الأول: أنه مصدر يفيد التوكيد، والثاني: أنه حال على تقدير يجهدون جاهدين، والثالث: أنه مصوب على نزع الخافض أي بجهد أيمانهم. وبذلك يكون هذا التعبير قد جمع بين دلالات عدة في عبارة واحدة، قد تكون مرادة.

ومنه (صنع) في قوله تعالى: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ) [النمل: 88]، (فصنع) منصوب عند الزجاج على المصدرية، قال: ((من نصب فعلى معنى المصنوع، لأن قوله: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)، دليل على الصنعة، كأنه قيل صنع الله ذلك صنعا...)).^{clxxv} ونقل ابن النحاس نصبه على المصدرية عن الخليل وسيبويه، وأجاز أن يكون منصوباً على الإغراء بتقدير: انظروا صنع الله^{clxxvi}. وهكذا انقسم النحاة في توجيه نصبها على قسمين؛ قسم يكتفي بوجه المصدرية، ومنهم الزمخشري، قال: ((صُنْعَ اللَّهِ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ، كَقَوْلِهِ وَعَدَّ اللَّهُ وَصِبْغَةَ اللَّهِ إِلَّا أَنْ مَوْكِدَةً مَحْذُوفٍ)).^{clxxvii} والبيهقي وابن الجوزي^{clxxviii}، والفخر الرازي الذي قال في توجيهها: ((قَوْلُهُ: «صُنْعَ اللَّهِ» فَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِهِ: «وَعَدَّ اللَّهُ» [النساء: 95] وَ«صِبْغَةَ اللَّهِ» [البقرة: 138] إِلَّا أَنْ مَوْكِدَةً مَحْذُوفٌ وَهُوَ النَّاصِبُ لِيَوْمِ يُنْفَخُ)).^{clxxix} ونلمس، في كلامه هذا، إحساساً بالتشابه الشكلي والمعنوي بين المصادر في الآيات المذكورة الممثل بها. ومنهم العكبري والبيضاوي والنسفي وأبو حيان^{clxxx}. وقسم آخر يذكر مع الوجه السابق: النصب على الإغراء. ومنهم ابن عطية والقرطبي^{clxxxi}. وبناء على ما سبق فإن (صنع) تحتمل معنيين، الأول: أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة يثبت الفكرة التي تتضمنها الآية السابقة، والثاني: أنه منصوب على الإغراء على تقدير فعل (انظروا)، وفي الإغراء اهتمام وعناية بالمغرى. وهذان المعنيان مما يناسب سياق الآية الكريمة أيضاً.

ومنه (فطرة) في قوله تعالى: (أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) [الروم: 30]، فقد وجه الفراء نصبها على المصدرية، قال: ((وقوله: فِطْرَتَ اللَّهِ، يريد: دين الله، منصوب على الفعل، كقوله (صِبْغَةَ اللَّهِ)).^{clxxxii} وجعله الطبري منصوباً على المصدرية^{clxxxiii}. وهو منصوب عند الزجاج على تقدير فعل (اتبع) وربما يكون فيه معنى الإغراء، قال: ((فِطْرَتَ اللَّهِ) مَنْصُوبٌ بِمَعْنَى اتَّبِعَ فِطْرَةَ اللَّهِ، لِأَنَّ مَعْنَى (فَأَقِمَّ وَجْهَكَ) اتَّبِعَ الدِّينَ الْقِيَمَ)).^{clxxxiv} ونقل ابن النحاس ومكي وابن عطية والعكبري والقرطبي والبيضاوي

وأبو حيان والسمين الحلبي الوجهين المذكورين النصب على: الإغراء، والمصدرية^{clxxxv}. وصرح البيهقي بأنه منصوب على الإغراء، قال: ((فَطَرَتَ اللهُ، دِينَ اللهُ وَهُوَ نُصِبَ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَيِ الْإِغْرَاءِ فَطَرَهُ اللهُ))^{clxxxvi}. وهو ما ذهب إليه الزمخشري: ((فَطَرَتَ اللهُ أَيِ الزَّمَا فِطْرَةَ اللهُ. أَوْ عَلَيْكَ فِطْرَةَ اللهُ. وَإِنَّمَا أَضْمَرْتَهُ عَلَى خُطَابِ الْجَمَاعَةِ لِقَوْلِهِ مُبَيِّنٌ إِلَيْهِ))^{clxxxvii}. وإليه ذهب ابن الجوزي والرازي^{clxxxviii}. وذكر الالوسي ثلاثة أوجه، هي: الإغراء أو المصدرية أو البدلية من حنيفا، ورجح الأول (الإغراء) قال: ((فَطَرَتَ اللهُ نُصِبَ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَيِ الزَّمَا فِطْرَةَ اللهُ تَعَالَى، ...، وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ نُصَبًا بِإِضْمَارِ أَعْنِي، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَطْلَقًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ أَيِ فِطْرَتِكَ فِطْرَةَ اللهُ، ...، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ حَنِيفًا. وَالمْتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ النُّصْبُ عَلَى الْإِغْرَاءِ))^{clxxxix}. في حين اختار الطاهر بن عاشور وجه النصب على البدلية وجعل فيه الدلالة على الحالية، قال: ((وَفِطْرَتَ اللهُ بَدَلٌ مِنْ حَنِيفًا بَدَلٌ أَشْتَمَالِي فَهُوَ فِي مَعْنَى الْحَالِ مِنَ الدِّينِ أَيْضًا وَهُوَ حَالٌ ثَابِتَةٌ فَإِنَّ الْحَالَ كَالْحَبْرِ تَتَعَدَّى بِدُونِ عَطْفٍ عَلَى التَّحْقِيقِ عِنْدَ النَّحَاةِ. وَهَذَا أَحْسَنُ لِأَنَّهُ أَصْرَحُ فِي إِقَادَةِ أَنَّ هَذَا الدِّينَ مُخْتَصٌ بِوَصْفَيْنِ هُمَا: التَّبَرُّؤُ مِنَ الْإِشْرَاقِ، وَوُفَاقَتُهُ الْفِطْرَةَ، فَيُقِيدُ أَنَّهُ دِينَ سَمَّحٌ سَهْلٌ لَا عَنَتَ فِيهِ))^{cx}. وفي ضوء ما سبق فإن (فطرة) تحتل دلالتي، الأولى: انه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، والثانية: انه منصوب على الإغراء على تقدير فعل (الزموا)، وفي الإغراء عناية واهتمام وتر غيب بالمعنى. وهاتان الدالتان مما يناسب سياق الآية الكريمة أيضا.

ومنه (قولا) في قوله تعالى: ((سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ)) [يس 58]، قال أبو عبيدة: ((«قولا» خرجت مخرج المصدر الذي يخرج من غير لفظ فعله))^{cxci}. وهو منصوب عند الاخفش على انه مصدر أو مفعول مطلق ناب عن فعله المحذوف، قال: ((انتصب (قولا) على البذل من اللفظ بالفعل كأنه قال "أقول قولا")^{cxcii}. ويفهم من كلام الزجاج انه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، قال: ((و (قولا) منصوب على معنى لهم سلام يقوله الله - عز وجل - (قولا))^{cxci}. وقد فسّر ابن النحاس كلامه، قال: ((وقولا مصدر أي نقوله قولا يوم القيامة، ويجوز أن يكون معناه قال الله جل وعز هذا قولا))^{cxci}. وذكر الزمخشري وجه النصب على المصدرية، ولكنه رأى ان الأوجه ان يكون منصوبا على الاختصاص، قال: ((وقولا مصدر مؤكد لقوله تعالى وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ سَلَامًا أَي: عدة من رب رحيم. والأوجه: أن ينتصب على الاختصاص))^{cxci}. وهو ما احتمله البيضاوي من غير تفضيل. ووجه ابن عطية والعكبري والقرطبي والسمين الحلبي والالوسي على المصدرية فقط^{cxci}. وذكر الرازي مع ما سبق وجه النصب على أنه تمييز^{cxvii}. في حين استند الطاهر بن عاشور إلى الدلالة في محاكمته للأوجه النحوية، مبينا أن المصدر هنا ينوب عن فعله وأن التتوين فيه للتعظيم، قال: ((وَحَدَّثَ خَبْرَ سَلَامٍ لِنَبَاةِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ وَهُوَ قَوْلُهُ قَوْلًا عَنِ الْخَبْرِ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: سَلَامٌ يُقَالُ لَهُمْ قَوْلًا مِنَ اللهِ، وَالَّذِي أَقْتَضَى حَدَثَ الْفِعْلِ وَنَبَاةَ الْمَصْدَرِ عَنْهُ هُوَ اسْتِعْدَادُ الْمَصْدَرِ لِقَبُولِ التَّنْوِينِ الدَّالِّ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَالَّذِي أَقْتَضَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَنصُوبًا دُونَ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مَرْفُوعًا هُوَ مَا يُشْعِرُ بِهِ النَّصْبُ مِنْ كَوْنِ الْمَصْدَرِ جَاءَ بَدَلًا عَنِ الْفِعْلِ، ...، وَتَنْوِينُ رَبِّ لِلتَّعْظِيمِ، لِأَجْلِ ذَلِكَ عُدِلَ عَنِ إِضَافَةِ رَبِّ إِلَى ضَمِيرِهِمْ، وَاخْتِيارَ فِي التَّعْظِيمِ عَنِ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ بِوَصْفِ الرَّبِّ لِشِدَّةِ مُنَاسَبَتِهِ لِلْإِكْرَامِ وَالرِّضَى عَنْهُمْ بِذِكْرِ أَنَّهُمْ عَبْدُوهُ فِي الدُّنْيَا فَاعْتَرَفُوا بِرَبوبِيَّتِهِ))^{cxviii}. وهكذا يحتمل (قولا) معنيين، الأول: انه منصوب على انه مصدر مؤكد على تقدير فعل مفهوم من السلام الذي هو قول ووعده أيضا، والثاني: انه منصوب على الاختصاص لأنه من الله سبحانه وتعالى، والثالث: انه تمييز للسلام المذكور قبله؛ فهو يبين نوع السلام وحقيقته. ومن يطلع على هذه المعاني الناتجة من الاعراب المذكورة يجد ان النص الكريم يحتملها لأنها جاءت بتعبير دقيق ومحكم وموجز.

ومنه (رزقا) في قوله تعالى: ((أَوْلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)) [التقصص 57]، فهو منصوب عند العكبري على المصدرية، قال: (((رِزْقًا) : مَصْدَرٌ مِنْ مَعْنَى يُجْبَى))^{cxix}. ووجه القرطبي على انه مفعول لأجله، وأجاز المصدرية، قال: ((رِزْقًا) نصب على المفعول من أجله. ويجوز نصبه على المصدر بالمعنى، لان معنى "تجبي" (ترزق))^{cc}. في حين زاد البيضاوي وجه النصب على الحالية: ((وانتصاب رِزْقًا على المصدر من معنى يُجْبَى، أو حال من آل ثمرات لتخصصها بالإضافة))^{cci}. وذكر النسفي والالوسي الأوجه الثلاثة السابقة، قال النسفي: (((رِزْقًا) مِنْ لَدُنَّا } هو مصدر لأن معنى (يجبى إليه) يرزق أو مفعول له أو حال من الثمرات إن كان بمعنى مرزوق لتخصصها بالإضافة كما تنصب عن النكرة المتخصصة بالصفة))^{ccii}. وأعربها الطاهر بن عاشور حالا، قال: (((رِزْقًا) حَالٌ مِنْ ثَمَرَاتٍ وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ))^{cciii}. وبذلك يحتمل ثلاثة معان هي، الأول: انه منصوب على انه مصدر يؤكد مضمون الجملة السابقة؛ لأنه بمعنى يجبى إليه ثمرات كل شيء، والثاني: انه مفعول لأجله على معنى انه يجبى إليهم ثمرات كل شيء لأجل أن يرزقهم، والثالث: انه حال من (ثمرات) لأنها تخصصت بشبه الجملة بمعنى مرزوق. ولاشك في ان هذه المعاني سائغة ومقبولة في سياق الآية الكريمة التي عبرت عن هذه المعاني بعبارة وجيزة. ومنه (نكالا) في قوله تعالى: ((فَأَخَذَهُ اللهُ نَكَالَ الْأَجْرَةِ وَالْأُولَى)) [النازعات 25]، فقد جعله الفراء وصفاً لمصدر محذوف، قال في تفسير الآية: ((أي: أخذ الله أخذاً نكالا للأخرة والأولى))^{cciv}. وهو منصوب عند الاخفش على المصدرية، قال: ((كأنه "نكَلُ به" فأخرج المصدر على ذلك. وتقول "والله لأضرمنك تراكا بيتاً")^{ccv}. ووضّح الزجاج كلام الاخفش، قال: (((نَكَالَ) مَنْصُوبٌ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِأَن مَعْنَى أَخَذَهُ اللهُ: (نَكَالَ بِهِ))^{ccvi}. وذكر مكي والعكبري وجهين هما انه مصدر أو مفعول لأجله^{ccvii}. وقال الزمخشري: (((نَكَالَ) هُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، كَوَعْدِ اللهِ، وَصِبْغَةُ اللهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: نَكَالَ اللهُ بِهِ))^{ccviii}. وذكر الفخر الرازي ان نصبه على وجهين هما المصدرية وعلى نعت مصدر محذوف^{ccix}. وذكر السمين الحلبي ثلاثة أوجه هي انه منصوب على انه مصدر للفعل أخذ، أو انه نعت لمصدر محذوف، أو مفعول له، أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة فاعلمه مقدّر من معنى الجملة السابقة، وضعف أن يكون حالا لأنه معرف بالإضافة^{ccx}. وذكر أبو السعود وجهها آخر، زيادة على وجه النصب على المصدرية والمفعول له، وهو النصب على نزع الخافض، أي أخذته بنكال الأخرة والأولى^{ccxi}. ووجهه الطاهر بن عاشور على المفعولية المطلقة، والمصدر هنا مبين للنوع، قال: ((وَانتَصَبَ نَكَالَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ لِغَلِّ «أَخَذَهُ» مُبَيِّنٌ لِنَوْعِ الْأَخْذِ بِتَوْعِينِ مِنْهُ لِأَنَّ الْأَخْذَ يَقَعُ بِأَحْوَالٍ كَثِيرَةٍ. وَإِضَافَةُ نَكَالَ إِلَى الْأَجْرَةِ وَالْأُولَى عَلَى مَعْنَى (فِي). فَالنَّكَالُ فِي الْأُولَى هُوَ الْعَرْقُ، وَالنَّكَالُ فِي الْأَجْرَةِ هُوَ عَذَابُ جَهَنَّمَ))^{ccxii}. فقد تنوّعت المعاني المحتملة له على وفق هذه الاعراب المذكورة؛ الأول: انه مصدر مؤكد لان معنى أخذ الله أي نكل به، والثاني: انه مفعول لأجله على معنى أخذه للتكثير به، والثالث: انه حال من المفعول به الضمير (الهاء) على معنى أخذه منكلا به، والرابع انه منصوب على نزع الخافض أي على معنى: أخذه بنكال كلمته الأولى والأخرة. والله اعلم.

دلالة التعقيب المصدري بين النصب والرفع في ضوء القراءات القرآنية:

تذكر كتب القراءات القرآنية والتفسير أن بعض المصادر - موضوع البحث - قرئت بالرفع، ولعل من أقدم الإشارات إلى ذلك ما ورد عند سيبويه، قال: ((وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمر شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصبغة الله، أو هو دعوته الحق. على هذا ونحوه رفعه. ومن ذلك قوله جل وعز: (كَانَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ) [الاحقاف 35]، كأنه قال: ذاك بلاغ))^{ccxiii}. ويبدو أن النحاة يلمسون في المصدر المنصوب دلالة الأمر قال سيبويه عن قول العرب: صبر جميل: ((والنصب أكثر

وأجود؛ لأنه بأمره. ومثلُ الرفع ﴿فصبر جميل والله المستعان﴾ [يوسف 18]، كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ. والذي يُرْفَعُ عليه خنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصَبُ فيه))^{ccxiv}. وقال ابن الأثير عن قوله تعالى: ((ومن حذف الفعل باب يسمى "باب إقامة المصدر مقام الفعل". وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قِيئْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾، قوله: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾، أصله: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، وفي ذلك اختصار، مع إعطاء معنى التوكيد المصدري))^{ccxv}. ونريد هنا أن نقف على ما ذكره النحاة من دلالات نحوية في تعليل هذه القراءات، وهل اختلفت دلالتها عنها في حالة النصب. ولاشك في أن من أهم الإشارات التي تفسر الفرق في الدلالة بين الرفع والنصب ما ورد عند ابن عطية: ((وقوله تعالى: فَأَتِيَاغُ رَفَعٍ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مضمرة تقديره فالواجب والحكم اتباع، وهذا سبيل الواجبات كقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: 229]، وأما المنسوب إليه فيأتي منصوباً كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: 4]، وهذه الآية حض من الله تعالى على حسن الاقتضاء من الطالب وحسن القضاء من المؤدي، وقرأ ابن أبي عبله «فاتباعاً» بالنصب))^{ccxvi}. وقال أبو حيان معلقاً على هذه الفكرة في تفسيره قوله تعالى: ((قالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون)) [الذاريات 25]: ((وَنصَبُ سَلَامًا يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ، وَرَفْعُ سَلَامٍ يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ))^{ccxvii}. في حين قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَتِيَاغُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة 178]: ((قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ بَعْدَ تَقْدِيرِهِ: فَالْحَكْمُ أَوْ الْوَأَجِبُ اتِّبَاعٌ، وَهَذَا سَبِيلُ الْوَأَجِبَاتِ، كَقَوْلِهِ فَاْمَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ وَأَمَّا الْمُنْدُوبُ إِلَيْهِ فَيَأْتِي مَنْصُوبًا كَقَوْلِهِ: فَضْرَبَ الرِّقَابَ انْتَهَى. وَلَا أُدْرِي هَذِهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْوَأَجِبِ وَالْمُنْدُوبِ إِلَّا مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِبْتِدَائِيَّةَ اثْبُتَتْ وَأَكَّدَتْ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي لِحِطَّةِ ابْنِ عَطِيَّةَ مِنْ هَذَا))^{ccxviii}. وقد نقل السيوطي كلام ابن عطية وجمع بين تعليلي أبي حيان في الموضوعين؛ قال في القاعدة التي خصصها لدلالة المصدر: ((قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: سَبِيلُ الْوَأَجِبَاتِ الْإِثْنَانُ بِالْمَصْدَرِ مَرْفُوعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاْمَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحَ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة 229] ﴿فَأَتِيَاغُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة 178]، وَسَبِيلُ الْمُنْدُوبَاتِ الْإِثْنَانُ بِهِ مَنْصُوبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد 4] وَلِهَذَا اخْتَلَفُوا هَلْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلرُّوْحَاتِ وَاجِبَةً لِاخْتِلَافِ الْقِرَاءَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة 240] بِالرَّفْعِ وَالتَّصْنِبِ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات 25] فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَنْدُوبٌ وَالتَّالِيَّ وَاجِبٌ. وَالتَّكْنَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ اثْبُتَتْ وَأَكَّدَتْ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ))^{ccxix}. وقال الكفوي عن دلالة الرفع والنصب في المصادر، قال: ((وَالرَّفْعُ فِي بَابِ الْمَصَادِرِ الَّتِي أَصْلُهَا النَّيَابَةُ عَنْ أَفْعَالِهَا يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ بِخِلَافِ النَّصْبِ فَانَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالحَدُوثِ الْمُسْتَقَادِ مِنْ عَامِلِهِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ الثَّبُوتِ مُجَرَّدًا عَنْ قِيَدِ التَّجَدُّدِ وَالحَدُوثِ فَنَاسَبَ أَنْ يَقْصِدَ بِهَا الدَّوَامَ وَالثَّبَاتَ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ وَمَعُونَتِهِ))^{ccxx}. كما أشار الطاهر بن عاشور إلى الفرق بين الرفع والنصب ودلالة كل منهما؛ قال في تفسير قوله تعالى: ((قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ))^{ccxxi}. ((وَرَفْعُ الْمَصْدَرِ أبلغُ مِنْ نَصْبِهِ، لِأَنَّ الرَّفْعَ فِيهِ تَنَاسِي مَعْنَى الْفِعْلِ فَهُوَ أدلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ وَلِذَلِكَ خَالَفَ بَيْنَهُمَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ إِتْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - رَدَّ السَّلَامَ بِعِبَارَةِ أَحْسَنَ مِنْ عِبَارَةِ الرُّسُلِ زِيَادَةً فِي الْإِكْرَامِ))^{ccxxii}. وقال في تفسيره قوله تعالى: ((قَالَ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ))^{ccxxiii}. ((وَسَلَامٌ مَرْفُوعٌ فِي جَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ. وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَتَنْكِيرُهُ لِلتَّعْظِيمِ وَرَفْعُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الدَّوَامِ وَالتَّحَقُّقِ، فَإِنَّ أَصْلَهُ النَّصْبَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ نِيَابَةً عَنِ الْفِعْلِ، ...، فَلَمَّا أَرِيدَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الدَّوَامِ جِيءَ بِهِ مَرْفُوعًا))^{ccxxiii}.

1. وأول هذه الآيات ما ورد في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة 138]، وقد وجه النحاة قراءة الرفع على أن صبغة خبر لمبتدأ تقديره: هي صبغة، قال الزجاج: ((يجوز أن ترفع الصبغة على إضمار هي، كأنهم قالوا: هي صبغة الله أي هي ملة إبراهيم صبغة الله))^{ccxxiiii}. وذكر السمين الحلبي وجهاً آخر لرفعها وهو البدلية: قال: ((وَأَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فَتَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَيْ: ذَلِكَ الْإِيمَانُ صِبْغَةُ اللَّهِ. وَالتَّالِي: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ «مِلَّةٍ» لِأَنَّ مَنْ رَفَعَ «صِبْغَةً» رَفَعَ «مِلَّةً» كَمَا تَقَدَّمَ فَتَكُونُ بَدَلًا مِنْهَا كَمَا قِيلَ بِذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ))^{ccxxv}. وهذه المعاني المذكورة متقاربة ففي حال كانت خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) فان هذا الضمير سيعود إلى كلمة (ملة) وهو يؤدي إلى الوجه الثاني وهو انه بدل من ملة. غير ان القارئ يشعر بفرق بين دلالة النصب ودلالة الرفع؛ ففي الحالة يدل النصب على الحدوث فكان فيها حثاً على الالتزام بصبغة الله، في حين يدل الرفع على الثبوت وكأنها تقرر حقيقة لا حاجة معها إلى تقدير فعل يدل على التجدد أو الفعل كالحث أو الإلزام المفهومة من دلالة النصب.

2. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة 60]، قال الزمخشري: ((فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ مَعْنَاهُ فَرَضَ اللَّهُ الصَّدَقَاتَ لَهُمْ. وَقَرَأَ فَرِيضَةً بِالرَّفْعِ عَلَى: تِلْكَ فَرِيضَةٌ))^{ccxxvi}. قال القرطبي: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ عِنْدَ سَبْيُوْبِهِ. أَيْ فَرَضَ اللَّهُ الصَّدَقَاتَ فَرِيضَةً. وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ فِي قَوْلِ الْكِسَائِيِّ، أَيْ هُنَّ فَرِيضَةٌ))^{ccxxvii}. ومعنى النصب أنها بمعنى الفعل فهي فرض وطلب وأمر موجه إلى المسلمين بأداء الفريضة، في حين ان الرفع يدل على ان ما سبق من فرائض وحدود هي فريضة من الله.

3. ومنه في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ أَقْلًا تَذَكَّرُونَ﴾ (3) إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [يونس 3-4]، قال الفراء: ((ولو استؤنف (وعد الله حق) كان صواباً))^{ccxxviii}. وبين أبو حيان وجه قراءة الرفع، قال: ((وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبِلَةَ: حَقٌّ بِالرَّفْعِ، فَهَذَا ابْتِدَاءٌ وَخَبْرُهُ أَنَّهُ انْتَهَى. وَكَوْنُ حَقٍّ خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْوَجْهُ فِي الْإِعْرَابِ كَمَا تَقُولُ: صَحِيحٌ أَنْتَ تَخْرُجُ، لِأَنَّ اسْمَهُ أَنْ مَعْرُفَةٌ، وَالَّذِي تَقَدَّمَ فِي نَحْوِ هَذَا الْمَثَلِ نِكْرَةٌ))^{ccxxix}. فهي في قراءة النصب تدل على التوكيد لأنها مصدر مؤكد لغيره من معنى مفهوم من الكلام. أما قراءة الرفع فتدل على تقرير الوعد المتضمن في الجملة السابقة والتقدير: مرجعكم إلى الله هو وعد حق من الله.

4. ومثله (وعدا عليه حقاً) في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَخَلْفَهُمْ نَذْرًا وَمَنْ يَعْصِمْ يَوْمَئِذٍ نَفْسَهُ يُجْزَى اللَّهُ أَجْرًا كَثِيرًا مِمَّنْ ظَهَرَ يَوْمَهُاتِ بِالْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ وَهُمْ كَانُوا مُشْرِكِينَ﴾ [النحل 38]، إذ قال الفراء: ((ولو كان رفعا على قوله: بلى ذلك وعد عليه حق كان صواباً))^{ccxxx}. ووجهه النحاس قال: ((وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا مَصْدَرٌ. قَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ: وَلَوْ قِيلَ: وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقًّا لَكَانَ صَوَابًا أَيْ ذَلِكَ وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقًّا))^{ccxxxi}. وقال أبو حيان: ((وَقَرَأَ الصَّحَّاحُ: بَلَى وَعَدَّ حَقًّا، وَالتَّقْدِيرُ: بَعَثَهُمْ وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقًّا، وَحَقٌّ صِفَةٌ لَوْ عُدَّ)).^{ccxxxii} فقراءة النصب على انه مصدر مؤكد لفعل مقدر من معنى الجملة أي وعدهم الله وعدا، وقراءة الرفع على انه خبر لمبتدأ تقديره: بعثهم وعد حق على الله تعالى. وهاتان الدالتان تناسبان معنى التوكيد وتقرير الفكرة.

5. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم 34]، قال الطبري: ((وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأه عامة قراء الحجاز والعراق (قَوْلَ الْحَقِّ) برفع القول ،...، وجعلوه في إعرابه تابعاً لعيسى، كالنعت له، وليس الأمر في إعرابه عندي على ما قاله الذين زعموا أنه رفع على النعت لعيسى،...، وإلا فرفعه عندي بمضمر، وهو هذا قول الحق على الابتداء،...، وقد قرأ ذلك عاصم بن أبي النجود وعبد الله بن عامر بالنصب، وكأنهما أرادا بذلك المصدر: ذلك عيسى ابن مريم قولاً حقاً، ثم أدخلت فيه الألف واللام))^{ccxxxii}. وقال الزجاج في توجيه القراءتين: ((بالرفع، ويجوز (قَوْلَ الْحَقِّ) بالنصب، فمن رفع فالمعنى هو قول الحق ومن نصب فالمعنى أقول قول الحق الذي يمترون أي يشكون))^{ccxxxiii}. وقد بين أبو حيان أن قراءة النصب وقراءة الرفع تتفقان في الدلالة، فالنصب يدل على ان قول مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله التي تتضمن الإخبار بان عيسى ابن مريم ثابت النسب إليها وليس منسوباً لغيرها، وقد تفيد هذه القراءة المدح، والرفع يدل على أن نسبتها إلى أمه فقط: ((فَتَنقُ إِذْ ذَاكَ قِرَاءَةَ النَّصْبِ وَقِرَاءَةَ الرَّفْعِ فِي الْمَعْنَى))^{ccxxxiv}. وقال الطاهر بن عاشور ((وقَوْلَ الْحَقِّ قِرَاءَةُ الْجُمُورِ بِالرَّفْعِ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَيَعْقُوبُ بِالنَّصْبِ فَأَمَّا الرَّفْعُ فَهُوَ خَبْرٌ ثَانٍ عَنِ اسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ وَصْفٌ لِعِيسَى أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَهُوَ حَالٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ مِنْ عِيسَى. وَمَعْنَى قَوْلِ الْحَقِّ أَنَّ بِلَيْكِ الصِّفَاتِ الَّتِي سَمِعْتُمْ هِيَ قَوْلُ الْحَقِّ، أَيْ مَقُولٌ هُوَ الْحَقُّ وَمَا خَالَفَهَا بَاطِلٌ، أَوْ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ قَوْلُ الْحَقِّ، أَيْ مَقُولُ الْحَقِّ، أَيْ الْمَكُونُ مِنْ قَوْلِ (كُنْ) ، فَيَكُونُ مَصْدَرًا بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالْحَلْقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [الْقَمَان: 11])^{ccxxxv}. فقراءة النصب فيها معنى المدح والتوكيد فبعد ان ذكر الله تعالى قصة ميلاد عيسى عليه السلام قال سبحانه ان المخبر والمتحدث عنه هو عيسى عليه السلام ثم مدحه أو وصف حاله بقوله: قول الحق، أي ان ذلك المتحدث عنه هو عيسى بن مريم الممدوح بكونه قول الحق الذي فيه يمترون. وفي قراءة الرفع يكون قول الحق خبراً ثانياً لاسم الإشارة فيكون المعنى ذلك المخبر عنه عيسى ابن مريم هو قول الحق^{ccxxxvi}. وهما قراءتان متآزرتان في تحقيق الفكرة التي يريد النص الإخبار عنها.

6. ومنه (خالصة) في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَيْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فقد قال الفراء: ((ولو رفعت (خالصة) لك على الاستئناف كان صواباً كما قال (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بِلَاغٌ) أي: هَذَا بِلَاغٌ))^{ccxxxvii} وفرق أبو حيان بين القراءتين: ((فقراءة النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ،...: أَيْ أَخْلَطْنَا خَالِصَةً لَكَ، وَالرَّفْعُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ: أَيْ هِيَ خَالِصَةٌ لَكَ، أَيْ هِبَةٌ الْبِنَاءِ أَنْفُسُهُنَّ مُخْتَصَّ بِكَ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَهَبَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لِغَيْرِكَ))^{ccxxxviii}. وقراءة النصب فيها دلالة الحدوث واضحة وهي تفيد التوكيد، والوصفية عن طريق الحال، في حين تفيد دلالة الرفع الثبوت من غير اقتران بفعل الاستكحاح المذكور على تقدير مبتدأ. وهي خالصة لك. ويمكن القول بجدء. ان الرفع في حقيقته عدول من النصب الذي يمثل الأمر والطلب إلى الرفع الذي يمثل الإخبار، وكان الطلب سورع في تنفيذه فصار في عداد الخبر، فالمصدر المرفوع، إذاً، أقوى في التأكيد من المصدر المنصوب؛ لأن المنصوب طلب سيتم تنفيذه، أما المرفوع فهو خبر عن طلب تم تنفيذه واخبر عن هذا التنفيذ فصار حقيقة مفرغاً منها.

السياقات الدلالية للمصادر المعقَّب بها:

أ. التعقيب المصدرى بين المدح والذم: توزع مجيء المصادر المعقَّب بها في سياقين غالباً هما توكيد المدح، وقد كان ما جاء من تعقيب في هذا السياق أكثر شيوعاً مما ورد في سياق الذم وكثيراً ما كان مضافاً إلى لفظ الجلالة الله تعالى أو إلى الحق أو القوة، مثل إضافة مصدر صنع إلى لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل 88]، ولاشك في ان اختيار هذا المصدر جاء في غاية الفصاحة؛ ذلك ان السياق سياق مدح وتعظيم لله تعالى فناسبه استعمال هذه الكلمة، ولاسيما إذا علمنا ان الصنُّع هو: إجادَةُ الفعل، وان كلَّ صنُّع فعلٌ، وليس كلَّ فعل صنُّعاً، ولا ينسب إلى الحيوانات والجمادات كما ينسب إليها الفعل^{ccxxxix}. وقد جاء هذا الاستعمال في سياق تمجيد النظام العجيب الذي خلقه الله تعالى إذ تتحرك الأجسام العظيمة مسافات شاسعة والناس يحسبونها قارة ثابتة وهي تتحرك بهم ولا يشعرون. ووصف الله بالذي أتقن كلَّ شيءٍ تعجباً يراد به التذليل، أي ما هذا الصنُّع العجيب إلا مُمَثِّلاً لِأَمْثَالِهِ مِنَ الصَّنَائِعِ الْإِلَهِيَّةِ الدَّقِيقَةِ الصَّنُّعِ. وقد أكد هذا التعقيب وثبته بجملة إنه خبيرٌ بما تَعْمَلُونَ التي تولف تذييلاً أو اعتراضاً في آخر الكلام للتذكير والوعظ والتخدير، وإنما جاء بذلك عقب قوله الذي أتقن كلَّ شيءٍ لأن إتقان الصنُّع أثرٌ من آثار سعة العِلْمِ فالذي يعلمه أتقن كلَّ شيءٍ هو خبيرٌ بما يفعل الخلق فجاء به تحذيراً عن مخالفة أمره^{ccxl}. وقد أشار الزمخشري إلى انه تعالى وسم هذا المصدر هنا بسمه التعظيم باضافته إليه^{ccxli}. ومثل ذلك نجده في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُخُ الْمُؤْمِنُونَ (4) بِبَصَرِ اللَّهِ يُبْصِرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (5) وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم 4-6]، فالآية الكريمة وعدُّ من الله سبحانه بالنصر و وعدُّ الله لا خُلف فيه^{ccxlii}، لامتناع الكذب عليه تعالى. ولكن أكثر الناس لا يعلمون وعده ولا صحة وعده لجهلهم وعدم تفكيرهم^{ccxliii}. ((وإضافة الوعد إلى الله تلويح بأنه وعدٌ مُحَقَّقٌ الْإِيفَاءِ لِأَنَّ وَعْدَ الصَّادِقِ الْقَادِرِ الْعَنِيِّ لَا مُوجِبَ لِإِخْلَافِهِ وَجُمْلَةٌ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ بَيَانٌ لِلْمَقْصُودِ مِنْ جُمْلَةٍ وَعَدَّ اللَّهُ فَإِنَّهَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ وَعْدٌ مُحَقَّقٌ بِطَرِيقِ التَّلْوِيحِ، فَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالصَّرِيحِ بِجُمْلَةٍ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ))^{ccxliv}. وقد يأتي بعد المصدر المعقَّب به جار ومجرور متعلق به يخصه ويحدد فضاءه فيدل على المدح مثل: (رب رحيم) أو (من عند الله) أو (فريضة من الله) أو (من لدنا)، كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نَزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران 198]، والآية بيان عن أن ما عند الله لكثيرته ودوامه خيرٌ للأبرار مما يتقلب فيه الفجار لقلته وسرعة زواله^{ccxlv}. وقد وصف هذا النزول بأنه من عند الله^{ccxlv}. وَقَدْ وَعَدَهُمْ هَذَا الْجَزَاءَ عَلَى التَّقْوَى، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّعَبُّمَ الرُّوحَانِيَّ يَكُونُ بِمَحْضِ الْفَضْلِ، وَالْإِحْسَانَ لِلْأَبْرَارِ، فَقَالَ: وَمَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكِرَامَةِ الرَّائِدَةِ عَلَى هَذَا النُّزْلِ الَّذِي هُوَ بَعْضُ مَا عِنْدَهُ^{ccxlvii}.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَدْخَلْتَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾، إضافة الثواب إلى الله تعالى للدلالة على انه ثواب خاص لان مصدره الله تعالى الذي يختص بقدرته وفضله^{ccxlviii}، قال ابن عادل: ((وقوله: {مَنْ عِنْدَ اللَّهِ} صفة له، وهذا يدل على كون ذلك الثواب في غاية الشرف))^{ccxlix}. وقد أضاف الثواب إليه تعالى ليدل على أنه عظيم، لأن العظيم الكريم لا يعطي إلا جزيلاً كثيراً^{cccli}. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القصص 57]، قال الطاهر بن عاشور: ((ومعنى من لدنا من عندنا، والعنودية مجاز في التكريم والبركة، أي رزقاً قدرناه لهم إكراماً فكانه رزق خاص من مكان شديد الاختصاص بالله تعالى))^{cccli}. وقد يأتي المصدر المعقَّب به منوناً غير مضاف، غير أن المتلقي يشعر ان فيه رائحة الإضافة إليه سبحانه وتعالى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْأَمُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (13) أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الاحقاف 13-14]، فالجزاء إنما يكون منه سبحانه. وقد وظف النص الكريم التنوين للدلالة على التعظيم والتفخيم، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعُدَ وَصِيَّةً يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرٍ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ﴾، قال أبو

السعود عن تنوين كلمة وصية: ((وتنوينه للتفخيم ومن متعلقة بمضمر وقع صفة له مؤكدة لخاصته)) ccli. وهذا ينطبق على تنوين (فريضة من الله) في قوله تعالى: (أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (11)) [النساء 10-11] أيضا؛ لان السياق واحد فيها وهو التشريع ووضع الأحكام التي تنظم حياة الأسرة ccliii. فاستعمالها جاء مناسبا لسياق التقرير ووجوب الطاعة الذي يتطلبه النص الكريم ccliv.

في حين أفاد بعضها الآخر دلالة المبالغة في توكيد الذم وهو أقل من النوع الأول ومنه قوله تعالى: (فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى (24) فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْأَخْزَةِ وَالْأُولَى) [النازعات 24-25]؛ وقد ناسب استعمال المصدر هنا لتوكيد دلالة التحقير الموجه إلى فرعون وإذلاله وإهانته، لأن معنى أخذه الله نكال به نكال الأخزة والأولى وذلك بان أغرقه في الدنيا وسبعذبه في الآخرة cclv. و(النكال) اسم لمن جعل نكالا لغيره، وهو الذي إذا رآه أو بلغه خاف أن يعمل عمله، وأصل الكلمة من الإمتناع، وقيل للفقيد نكال لأنه يمنع، والنكال من العوبة هو أعظمها حتى يمتنع من سماع به عن ارتكاب مثل ذلك الذنب الذي وقع التكييل به cclvi. ومنه قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا)، فقد جاء التعقيب بالمصدر (غرورا) هنا مناسبا غاية المناسبة لمعنى الذم الذي ترسمه الآية الكريمة لفعل الجن؛ إذ يوحي بعضهم إلى بعض الكذب من القول غرورا، أي خداعا وأخذاً على غرة، لأنهم يغرون به المضللين ويوهمونهم أنهم على شيء والأمر بخلاف ذلك cclvii. فالمغرور هو الذي يعتق في الشيء انه مطابق للمنفعة والمصلحة مع أنه في نفسه ليس كذلك، فالغرور هو إما أن يكون عبارة عن الجهل عييه أو عن حالة متولدة عنه، ومن ثم يظهر أن تأثير الأرواح بعضها في بعض لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة أكمل ولا أقوى دلالة على تمام المقصود من قوله يوجي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا cclviii. كما ورد المصدر المعقب به مستعملا في سياق تقرير فكرة من غير الدخول في مجالي المدح أو الذم، كما في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُوجِلاً وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ)، فالسياق الذي ورد فيه المصدر لا يفيد مدحا ولا ذما، وإنما هو سياق تقرير فكرة مؤداهما: ان كل نفس لا تموت إلا بإذن الله تعالى، فجيء بالمصدر تعقيبا على هذه الحقيقة ليؤكدها ويثبت أن الموت كتاب مؤجل، أي مؤقت له أجل معلوم لا يقدر أحد على تقديمه أو تأخيره cclix.

ب. التعقيب المصدري بين الوصف (القصص القرآني أو الحياة الدنيا أو الآخرة) والحكم الشرعي.

وتوزعت المصادر المعقب بها بين ما جاء في سياق الوصف، سواء أكان يدور في القصص القرآني أو وصف الحياة الدنيا أو الآخرة، وما ورد منه في سياق توكيد التشريع الذي يتضمنه النص. ومن النوع الأول (الوصف) ما جاء في قوله تعالى: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ)، فسياق الآية الكريمة هو الوصف لا التشريع، وقد اختلف المفسرون في شأن ما تصفه الآية الكريمة أهو دنيوي؛ إذ استشهد النص على الناس بما يغشى أبصارهم فيحسبون الجبال واقفة لا تتحرك ولكنه صنع الله الذي أتقن كل شيء وهي في الحقيقة تمر مرور السحاب بسرعة، أم أنه في سياق الآخرة لوقوع الآية بين آيات الساعة التي تتكلم عن الآخرة cclx. ومنه قوله سبحانه: (فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ (84) فَلَمْ يَكُ يَفْعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ) فالآية الكريمة تصور لنا أن سنة الله هي الغالبة؛ إذ ينتصر أنبياءه على أعدائه وهي تتمثل في إرسال الرسل والإعزاز بهم، وتغيب من كذبهم واستهانتهم واستئصالهم بالهلاك، وعدم الانتفاع بالإيمان حالة تلبس العذاب بهم، وقيل إن سنته إشارة نصر المسلمين في وقعة بدر cclxi.

ومن النوع الثاني الذي جاءت المصادر لتؤكد التشريع الذي يتضمنه النص الكريم، ما ورد في قوله سبحانه: (أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)، فالآية الكريمة تشرع للناس ما يخص الموارث وتبين أنه العليم والحكيم بما هو أصلح لهم. قال الفخر الرازي: ((فريضة من الله إشارة إلى وجوب الإنقياد لهذه القسمة التي قدرها الشرع وقضى بها)) cclxii. ومنه قوله سبحانه: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (7))، فالآية تبين ضوابط توزيع الميراث، فللذكور من أولاد الرجل المييت حصة من ميراثه، وللإناث منهم حصة منه أيضا، من قليل ما خلف بعده وكثيره، حصة مفروضة، واجبة معلومة مؤقتة cclxiii. فمعنى كونه مفروضا أنه نصيب معين المقدار لكل صنف من الرجال والنساء، وهذا أوضح دليل على أن المقصود بهذه الآية تشريع الموارث cclxiv. ومن هنا يكون مجيء المصدر نصيبا موظفا ليؤكد ذلك ويقرره، قال الزجاج في معنى: (نصيبا مفروضا) في الآية الكريمة: ((وهذا كلام مؤكّد)) cclxv. وفيه دليل على أن الوارث لو أعرض عن نصيبه لم يسقط حقه cclxvi.

التعقيب بمصدرين في جملة واحدة: وفي إطار البحث في أثر التعقيب المصدري في الدلالة، لا بد من الوقوف، هنا، على المصدرين (وعد الله حقا) و(وعدا عليه حقا) اللذين تكررا في مواضع مختلفة، من أجل الكشف عن سبب استعمالهما معاً ودلالة هذا الاقتران؛ ومن ذلك قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا (122)) [النساء 22] ويبدو من الآية الكريمة أن ذلك يعود إلى أن هذين المصدرين يؤديان دلتين متآزرتين ومتضافرتين، فهما يؤكدان أن وعد الله بإدخال الصالحين الجنة حق، وهو ليس كوعد الشيطان، لذلك جاء بهما معا تثبيتا لهذه الفكرة والمبالغة في توكيدها ترغيباً للعباد في تحصيل الصالحات وترك السيئات؛ إذ إن احدهما يؤكد نفسه في حين أن الآخر يؤكد غيره؛ قال الزمخشري: ((وعد الله حقا مصدرا: الأول مؤكد لنفسه، والثاني مؤكد لغيره ومن صدق من الله قِيلًا توكيد ثالث بليغ. فإن قلت: ما فائدة هذه التوكيدات؟ قلت: معارضة مواعيد الشيطان الكاذبة وأمانيه الباطلة لقرنائه بوعد الله الصادق لأوليائه، ترغيباً للعباد في إثارة ما يستحقون به تتجز وعد الله، على ما يتجرعون في عاقبته غصص إخلاف مواعيد الشيطان)) cclxvii. فاستعمال المصدر الأول ليبيان أن وعده تعالى لازم لا يتخلف cclxviii، أما المصدر الثاني (حقا)، فهو في الأصل مصدر، ولكنه استعمل هنا استعمال الأسماء للشيء الثابت الذي لا شك فيه ويطلق كثيرا، على الكامل في نوعه cclxix. وقال أبو السعود موضحا معنى التوكيد المستفاد من المصدر الذي يؤكد معنى الجملة السابقة، قال: ((وعد الله حقا) مصدرا مؤكداً الأول لنفسه والثاني لغيره لأن قوله تعالى لهم جنات النعيم في معنى وعدهم الله جنات النعيم فأكد معنى الوعد بالوعد وأما حقا فدل على معنى الثبات أكد به معنى الوعد ومؤكدهما جميعا لهم جنات النعيم (وهو العزيز) الذي لا يغلبه شيء ليمنعه من إنجاز وعده أو تحقيق وعده)) cclxx. ووضح الطاهر بن عاشور هذا الأمر، قال: ((وانتصب وعد الله على المفعولية المطلقة توكيدا لمضمون الجملة المساوية له، ويسمى مؤكدا لنفسه في اصطلاح النحاة لأن مضمون إليه مرجعكم الوعد بإرجاعهم إليه وهو مفاد وعد الله، ويقدر له عامل محذوف لأن الجملة المؤكدة لا تصلح للعمل فيه والتقدير: وعدكم الله وعدا حقا. وانتصب حقا على

المَفْعُولِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ الْمُؤَكَّدَةُ لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ وَ عَدَّ اللهُ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ الْمَحْدُوفِ. وَيُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ النَّحَاةِ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ، أَيْ مُؤَكَّدًا لِأَحَدٍ مَعْنِيَيْنِ تَحْتَمِلُهُمَا الْجُمْلَةُ الْمُؤَكَّدَةُ))^{cclxxi}

الخاتمة والنتائج: وفي الخاتمة فقد كشف البحث عن مجموعة من النتائج؛ أهمها التعريف بظاهرة التعقيب المصدرية أو التعقيب بالمصدر في القرآن الكريم، وهي ظاهرة لغوية أسلوبية امتاز بها النص القرآني الكريم لم يسبق للباحثين دراستها والكشف عن ملامحها، والتعقيب هو الإتيان بالمصدر بعد الكلام لغرض توكيده وتثبيتته، وهذه الظاهرة تعتمد على المصدر المؤكد لمضمون الجملة السابقة؛ لأن هذا المصدر يناسب الغرض من توكيد الكلام من غير إعادته لفظيًا، فالتعقيب المصدرية هو المجيء بمصدر يردف معنى الجملة السابقة ويقويه أو يجمله، فلا يدخل الشك إلى ذهن المتلقي وإنما يُقْبَلُ على الكلام بالقبول والموافقة؛ فهو شاهد على صدق الكلام السابق، والتعقيب المصدرية بالمعنى المذكور مصطلح قال به المفسرون ولم يقل به النحويون. وقد اتضح من البحث أن اعتماد النص الكريم المصدر طريقًا للتعقيب جاء بناء على ما يمتاز به المصدر من الصيغ الصرفية الأخرى، ومن ثم فقد أضفى استعمال المصدر مرونة تعبيرية على النص لأنه أدى إلى دلالات صرفية مختلفة اكتسبتها من خلال السياق، وهذا أسهم في خلق معانٍ فنية وجمالية، انبثقت من خصائص الكلمة الصرفية للمصدر وعلاقتها بالكلمات الأخرى في الجملة. كما أن التعقيب بالمصدر أغنى النص الكريم بالدلالات النحوية فقد جاء عدد من هذه المصادر محتتملاً لأوجه نحوية مختلفة تصب في إغناء النص بالدلالات والمعاني؛ مما يؤكد أن القرآن الكريم نص معجز بلغ الغاية في البلاغة. ولما كان بعض المصادر المعقب بها قد قرئ بالرفع كما قرئ بالنصب فقد كشف البحث عن القيمة الدلالية للحالة الإعرابية لتلك المصادر بين الرفع والنصب؛ في ضوء ما قدمه العلماء من دلالة الأول على الثبوت ودلالة الثاني على الحدوث والتجدد. وقد توزعت المصادر المعقب بها بين سياقات المدح تارة عن طريق الإضافة إلى لفظ الجلالة أو تعليقه به بحرف جر، مثل: (صنع الله) (قولا من رب رحيم) أو (ثوابا من عند الله) أو (فريضة من الله) أو (رزقا من لدنا)، والذم تارة أخرى، وهو أقل وروداً من سابقه مثل: (نكال الآخرة والأولى). وقد ورد التعقيب في بعض المواضع بمصدرين أحياناً، هما: (وعدا وحقا)، واستنتج البحث، من قراءة الآيات التي احتوت التعقيب بمصدرين، أن ذلك يعود إلى أن هذين المصدرين يؤديان دلالتين متآزرتين ومتضافتين في تلك النصوص الكريمة.

مصادر البحث ومراجعته

- اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، د. محمد نور الدين المنجد، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، 2010م.
- الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة: 1974 م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د. ط، د. ت.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية، د. عبد الحميد احمد هندواوي، عالم الكتب الحديث ودار جدارا - الأردن، ط1، 2008 م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاسُ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ)، عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
- إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي، جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت 543هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت، الطبعة الرابعة - 1420 هـ.
- الإكسير في علم التفسير، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت 710هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 2009 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى - 1418 هـ.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة 1420هـ.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، د. ط، د. ت.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، 1376 هـ - 1957 م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393هـ)، دار التونسية للنشر - تونس، 1984م -
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت 1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي الفاهري (ت 1031هـ)، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2000م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت 1376هـ)، دار الرشيد- دمشق ومؤسسة الإيمان- بيروت، الطبعة الرابعة، 1418 هـ .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاصي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت 1069هـ)، دار صادر - بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1418 هـ - 1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسجين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.
- دستور العلماء : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري (ت ق 12هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة 1413 هـ - 1992م
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت 1127هـ)، دار الفكر - بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني= تفسير الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت 1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى - 1422 هـ.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ - 1975م.
- السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1406 - 1986.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي (ت 686هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2، 2007.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعقوب بن علي بن يعقوب الموصلي (ت 643هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية، د.ت.

- الفروق الدلالية بين القراءات القرآنية العشر، رانية محفوظ الورفلي، منشورات جامعة قاريونس- ليبيا، الطبعة الأولى، 2008م.
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن الكريم، ابن قيم الجوزية، تحقيق لجنة التراث، مكتبة الهلال - بيروت، د.ط، د.ت.
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر- دمشق - سورية، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م.
- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - 1407هـ .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - 1414هـ.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت 209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، طبعة سنة: 1381هـ.
- محاسن التأويل=تفسير القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت 1332هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - 1418هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، طبعة 1420هـ - 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - 1422هـ .
- مختصر في قواعد التفسير، خالد بن عثمان السبت، دار ابن القيم- دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 2005م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت 710هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب- بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- المسند الصحيح المختصر ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1405.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البيهقي، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البيهقي الشافعي (ت 510هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ، 1420هـ .
- معاني الأبنية، د. فاضل السامرائي، بغداد، ط1.
- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي،الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت 311هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة الجامعة، ط1.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - دمشق، 1399هـ - 1979م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - 1420 هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، 1993.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى - 1412 هـ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت 790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 2007.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت 1417هـ)، دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة : 1424هـ - 2003م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

هوامش البحث:

i. العين 179 / 1: (عقب)

معجم مقاييس اللغة: (عقب) 77 / 4. ونقل الفيومي في: المصباح المنير 419 / 2، عن ابن فارس انه قال: ((والباب كله يرجع إلى أصل واحد، وهو ان يجيء الشيء بعقب الشيء، أي متأخرا عنه)) ii. iii. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (عقب) 419 / 2.

التوقيف على مهمات التعريف: 102. iii.

لسان العرب: (عقب) 611 / 1. وينظر: أمالي القالي: 1 / 184. iv.

لسان العرب: (عقب) 613 / 1. v.

نفسه: (عقب) 615 / 1. vi.

نفسه: (عقب) 614 / 1. vii.

نفسه: (عقب) 615 / 1. viii.

نفسه: (عقب) 616 / 1. ix.

الفائق في غريب الحديث والأثر: 12 / 3. x.

لسان العرب: (عقب) 612 / 1. xi.

ينظر: القاموس المحيط: (عقب) 116. xii.

ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 109، والكشاف 3 / 350، والمحرم الوجيز 4 / 251، وزاد المسير 3 / 353، ومفاتيح الغيب 24 / 594، والجامع لأحكام القرآن 13 / 283. xiii.

ينظر تاج العروس: (عقب) 310 / 3. xiv.

ينظر: الكشاف 2 / 535، والمحرم الوجيز 2 / 190، وزاد المسير 2 / 501، ومفاتيح الغيب 19 / 53، والجامع لأحكام القرآن 9 / 334. xv.

تاج العروس: (عقب) 407 / 3. xvi.

الحديث في: صحيح مسلم 1 / 418، باب استحباب الذكر..، وسنن الترمذي 5 / 479، وسنن النسائي 3 / 75. xvii.

ينظر: لسان العرب: (عقب) 615 / 1، ومختار الصحاح: (عقب) 213. xviii.

ينظر: لسان العرب: (عقب) 612 / 1. xix.

الحديث في: صحيح مسلم 1 / 418، باب استحباب الذكر..، وسنن الترمذي 5 / 479، وسنن النسائي 3 / 75، نوع اخر من التسبيح. xx.

تاج العروس: (عقب) 408 / 3. xxi.

ينظر القاموس الفقهي: 254. xxii.

ينظر: مجمع الأمثال: 2 / 245. xxiii.

فقه اللغة وسر الغريبة: 244. وينظر: التبيان في أقسام القرآن: 142-144. xxiv.

ينظر: تهذيب اللغة: (عقب) 2 / 229 و 15 / 297. xxv.

- الكشاف:388-387/3. وينظر: مفاتيح الغيب 574 /24 وفيه رأي القاضي عبد الجبار المعزلي قال: ((قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَبَائِحَ لَيْسَتْ مِنْ خَلْقِهِ وَإِلَّا وَجِبَ وَصْفُهَا بِأَنَّهَا مُتَّفَقَةٌ)) xxvi
ولكن الإجماع مانع منه والجواب: أن الإثنان لا يحصل إلا في المركبات فيمتنع وصف الأعراض بها والله أعلم)).
- البحر المحيط : 8 / 274. xxvii
الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن: 252. xxviii
نفسه: 253. xxix
الإكسير في علم التفسير: 205. xxx
حاشية الشهاب؛ عناية القاضي 2 / 248. xxxi
ينظر: تاج العروس: (عقب) 27 / 293-294. xxxii
مختصر في قواعد التفسير ص: 8، دار ابن القيم- دار ابن عفان، الطبعة: الأولى ، 2005. xxxiii
الكتاب لسبويه: 1 / 383-381. xxxiv
xxxv معاني القرآن للفراء: 1 / 154.
نفسه: 3 / 53. xxxvi
xxxvii معاني القرآن وإعرايه للزجاج: 1 / 474-475.
xxxviii ينظر: إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأ للزجاج 2 / 767.
ينظر: معاني النحو: 2 / 131. xxxix
ينظر: النحو الوافي: 2 / 219. xl
ينظر: معاني النحو: 2 / 131-132. xli
ينظر: شرح ابن الناظم: 193-194، ويوازن به: شرح ابن عقيل: 1 / 593-595، ورأي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بهامشه، وشرح الأشموني: 1 / 472، وحاشية الصبان: 2 / 173. xlii
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: 3 / 238-239. وينظر فيه: 3 / 253. xliii
جامع الدروس العربية: 3 / 42. xliv
نفسه: 3 / 42. xlv
ينظر: النحو الوافي: 2 / 228، والموجز في قواعد اللغة العربية: 261-259. xlvi
ينظر: النحو الوافي: 2 / 229. xlvii
الكتاب: 1 / 383-384، وينظر: المقتضب: 3 / 203، والخصائص: 2 / 74، المفصل: 57، والإنصاف: 1 / 186، وهمع الهوامع: 2 / 124. xlviii
النكت في تفسير كتاب سبويه، الأعم الشنتمري: 194. xlix
شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي: 1 / 293. l
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 3 / 254. li
شرح المفصل، ابن يعيش: 1 / 285. lii
شرح المفصل: 1 / 289. liii
شرح كافية ابن الحاجب: 1 / 289. liv
نفسه: 1 / 293. lv
نفسه: 1 / 287-288. lvi
نفسه: 1 / 289. lvii
نفسه: 1 / 289. lviii
نفسه: 1 / 289. lix
نفسه: 1 / 292. lx
lxi التحرير والتنوير 21 / 48، وينظر فيه أيضا: 11 / 91.
الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: 66. lxii
ينظر: نفسه: 74. lxiii
دلائل الإعجاز: 133-134. lxiv
نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 79. lxv
lxvi الكليات: 816.
ينظر: معاني الأبنية في العربية: 9. lxvii
التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: 64-65. lxviii
شرح كافية ابن الحاجب: 1 / 288. lxix
بدائع الفوائد 2 / 137. lxx
البرهان في علوم القرآن 2 / 287، وينظر: الإثنان: 3 / 128. lxxi
lxxii المفردات في غريب القرآن ص: 493.
ينظر: مفاتيح الغيب 17 / 204. lxxiii
lxxiv المفردات في غريب القرآن: 795.
الكشاف: 1 / 470. lxxv
lxxvi مفاتيح الغيب 9 / 492. الجامع لأحكام القرآن 5 / 24، و أنوار التنزيل 2 / 60، ومدارك التنزيل 1 / 329، والبحر المحيط 3 / 511، والدر المصون 3 / 572، واللباب في علوم الكتاب 6 / 171.
المحتسب في تبين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها 2 / 127. lxxvii
الكشاف: 1 / 196، ومفاتيح الغيب: 4 / 75، وتفسير النسفي: 1 / 134، والدر المصون: 2 / 143. lxxviii

المحرر الوجيز 1/ 216.Ixxix

Ixxx مفاتيح الغيب 4/ 75، وينظر: البحر المحيط/1/635.

ينظر: الجملة العربية والمعنى: 155.Ixxxi

Ixxxii ينظر: المفردات في غريب القرآن: 800، والكشاف 1/ 458، والمحرر الوجيز 1/ 558، ومفاتيح الغيب 9/ 472، والجامع لأحكام القرآن 4/ 321، وأنوار التنزيل 4/ 56، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل 1/ 324، والبحر المحيط 3/ 483، والدر المصون 3/ 546، واللباب في علوم الكتاب 6/ 131، وإرشاد العقل السليم 2/ 135.

Ixxxiii التبيان في إعراب القرآن 1/ 324-323، وينظر: الدر المصون 3/ 547، واللباب في علوم الكتاب 6/ 132.

البحر المحيط: 3/ 483.Ixxxiv

Ixxxv معاني القرآن للفراء 2/ 345.

Ixxxvi الكشاف: 3/ 551. وينظر: التبيان في إعراب القرآن 2/ 1059، ومدارك التنزيل 3/ 39، والدر المصون 9/ 135، وإرشاد العقل السليم 7/ 110، ومحاسن التأويل 8/ 95، وحاشية الشهاب 7/ 179.

Ixxxvii ينظر: إعراب القرآن للباقولي منسوب خطأ للزجاج 2/ 767.

Ixxxviii التبيان في إعراب القرآن 2/ 830.

Ixxxix البحر المحيط 8/ 493، وينظر: روح المعاني 11/ 237.

xc ينظر: الجامع لأحكام القرآن 8/ 245، وأنوار التنزيل 4/ 235.

xci ينظر: التحرير والتنوير 22/ 68.

xcii معاني القرآن للفراء: 2/ 324.

نفسه: 2/ 346-345.xciii

xciv معاني القرآن للأخفش 1/ 235.

xcv الكشاف 4/ 183.

الكشاف 3/ 387.xcvi

المحرر الوجيز 4/ 336.xcvii

مفاتيح الغيب 24/ 574.xcviii

اتساع الدلالة في الخطاب القرآني: 98.xcix

c معاني القرآن للفراء 1/ 82.

ci معاني القرآن للأخفش 1/ 159.

cii ينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 82.

ciii ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 112-113.

البحر المحيط 1/ 656.civ

cv معاني القرآن للأخفش 1/ 234.

cvii ينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 183، ومشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 175، وتفسير البيهقي 1/ 518.

الكشاف 1/ 424.cviii

زاد المسير 1/ 331.cviii

ينظر: مفاتيح الغيب: 9/ 379، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 297، والجامع لأحكام القرآن 4/ 226، وأنوار التنزيل 2/ 41، ومدارك التنزيل 1/ 298، وإرشاد العقل السليم 2/ 94، ومحاسن التأويل cix 2/ 423، وتفسير المنار 4/ 137.

البحر المحيط 3/ 366. وينظر: الدر المصون: 3/ 419، واللباب في علوم الكتاب: 5/ 576، وإرشاد العقل السليم: 2/ 94.cx

ينظر: الدر المصون 3/ 419، واللباب في علوم الكتاب 5/ 576-577، وروح المعاني 2/ 290.cxi

التحرير والتنوير 4/ 115.cxii

معاني القرآن للفراء 1/ 251.cxiii

cvix معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 500.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 195، ومشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 185، وتفسير البيهقي 1/ 558، والجامع لأحكام القرآن 4/ 319. وقال أبو حيان في: البحر المحيط 3/ 480، عن هذين cxv

الوجهين: ((. وَقِيلَ: ائْتَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ . وَقَالَ الْكِنَانِيُّ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ، وَلَا يَتَوَجَّهُ لِي مَعْنَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ هُنَا))

cxvi الكشاف 1/ 457، وينظر: إعراب القرآن للباقولي منسوب خطأ للزجاج 2/ 767، وزاد المسير 1/ 363، ومدارك التنزيل 1/ 323، ومحاسن التأويل 2/ 485، وتفسير المنار 4/ 253.

التبيان في إعراب القرآن 1/ 323، وينظر: اللباب في علوم الكتاب 6/ 128-129.cxvii

معاني القرآن للفراء 1/ 257. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 202، والجامع لأحكام القرآن 5/ 48.cxviii

ينظر: معاني القرآن للأخفش 1/ 246. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 202، والجامع لأحكام القرآن 5/ 48.cxix

ينظر: مجاز القرآن 1/ 118. وجعله البيهقي منصوباً على القطع، قال: ((نَصِيْباً مَفْرُوضاً، نُصِبَ عَلَى الْقَطْعِ)) تفسير البيهقي: 1/ 572.cxx

معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 15. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 202، والجامع لأحكام القرآن 5/ 48.cxxi

ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 190.cxxii

ينظر: الكشاف 1/ 476، ومفاتيح الغيب 9/ 503، ومدارك التنزيل 1/ 333. ونقله البيضاوي: أنوار التنزيل 2/ 61، وروح البيان 2/ 168، وإرشاد العقل السليم 2/ 147، وتفسير المنار 4/ 324.cxxiii

المحرر الوجيز 2/ 12، وينظر: التبيان في إعراب القرآن 1/ 332.cxxiv

cxv البحر المحيط 3/ 525. ونقله: الدر المصون 3/ 589. وينظر: اللباب في علوم الكتاب 6/ 195، وروح المعاني 2/ 421.

التحرير والتنوير 4/ 250.cxxvi

معاني القرآن للفراء 1/ 444.cxxvii

معاني القرآن للأخفش 1/ 250.cxxviii

معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ cxxix.25

إعراب القرآن للنحاس 1/ 203، و مشكل إعراب القرآن لمكي 1/ cxxx.192

الكشاف: 1/ cxxxi.484

ينظر: المحرر الوجيز: 2/ 18، و مفاتيح الغيب: 9/ 520، و التبيان في إعراب القرآن 1/ 335، و الجامع لأحكام القرآن: 5/ 75، و أنوار التنزيل: 2/ 63، و البحر المحيط 3/ 544، و تفسير cxxxii

النسفي 1/ 337، و الدر المصون: 3/ 606، و اللباب في علوم الكتاب: 6/ 221، و إرشاد العقل السليم: 2/ 150

الدر المصون: 3/ 606 cxxxiii

معاني القرآن للفراء 1/ cxxxiv.258

cxxxv معاني القرآن للأخفش 1/ 250

ينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 204، و التبيان في إعراب القرآن 1/ cxxxvi.337

cxxxvii الكشاف: 1/ 486، و ينظر: مفاتيح الغيب 9/ 525، و أنوار التنزيل 2/ 64، و مدارك التنزيل 1/ 338، و يقابل به: البحر المحيط 3/ 550 .

cxxxviii ينظر: المحرر الوجيز 2/ 20، و ينظر: الجامع لأحكام القرآن 5/ 81

cxxxix الدر المصون 3/ 613، و ينظر: اللباب في علوم الكتاب 6/ 231، و إرشاد العقل السليم 2/ 153.

معاني القرآن للفراء 1/ cxl.260

مجاز القرآن 1/ cxli.122

معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 36. إعراب القرآن للنحاس 1/ 208. و ينظر: الكتاب 1/ 381، و مشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 194، الكشاف: 1/ 497، و ينظر: المحرر الوجيز 2/ 35، و زاد cxlii

المسير: 1/ 391، و الجامع لأحكام القرآن 5/ 123- 124، و أنوار التنزيل 2/ 68 و تفسير النسفي 1/ 348، و البحر المحيط 3/ 584.

الكشاف: 1/ 497، و ينظر: المحرر الوجيز 2/ 35، و أنوار التنزيل 2/ 68، و البحر المحيط 3/ cxliii.584

cxliv الدر المصون 3/ 648-649، و ينظر: اللباب في علوم الكتاب 6/ 300.

cxlv ينظر: التحرير والتنوير 5/ 7.

cxlvi معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 91

cxlvii ينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 232، و مشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 206، و مفاتيح الغيب 10/ 182، و أنوار التنزيل 2/ 90، و التحرير والتنوير 5/ 162.

cxlviii ينظر: التبيان في إعراب القرآن 1/ 381.

cxlix ينظر: الجامع لأحكام القرآن 5/ 328، و مدارك التنزيل 1/ 385.

cl البحر المحيط 4/ 27

cli نظر: اللباب في علوم الكتاب 6/ 569.

clii اللباب في علوم الكتاب 6/ 569.

cliii معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 284

cliv إعراب القرآن للنحاس 2/ 28، و مفاتيح الغيب 13/ 121، و الجامع لأحكام القرآن 7/ 67

clv مشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 266

clvi ينظر: التبيان في إعراب القرآن 1/ 532، و أنوار التنزيل 2/ 178

clvii البحر المحيط 4/ 625، و الدر المصون 5/ 116

clviii التحرير والتنوير 8-10/ 10

معاني القرآن للفراء 2/ 129، و ينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 281، و مشكل إعراب القرآن 1/ 434، و تفسير البغوي 3/ 148، و المحرر الوجيز 3/ 477، و زاد المسير 3/ 45، و أنوار التنزيل 3/ clix

264.

معاني القرآن للأخفش 2/ 425، و زاد المسير 3/ clx.45

معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 255، و ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 434، و زاد المسير 3/ clxi.45

ينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ clxii.281

clxiii تفسير الزمخشري 2/ 686، و ينظر: مفاتيح الغيب 21/ 381، و التبيان في إعراب القرآن 2/ 830، و أنوار التنزيل 3/ 264، و تفسير النسفي 2/ 272، و البحر المحيط 7/ 92، الدر المصون 7/ 395،

و اللباب في علوم الكتاب 12/ 353، و روح البيان 5/ 190، و إرشاد العقل السليم 5/ 188-189، و روح المعاني 8/ 126، و محاسن التأويل 6/ 482.

clxiv البحر المحيط 7/ 93.

التحرير والتنوير 15/ 180. clxv

clxvi ينظر: مشكل إعراب القرآن 1/ 230.

clxvii تفسير الزمخشري 3/ 250.

clxviii المحرر الوجيز 2/ 207، و ينظر: البحر المحيط 4/ 613.

clxix التبيان في إعراب القرآن 1/ 445، و ينظر: أنوار التنزيل 2/ 131.

clxx الجامع لأحكام القرآن 12/ 296.

مدارك التنزيل وحقائق التأويل 1/ clxxi.454

الدر المصون 4/ 305، و ينظر: اللباب في علوم الكتاب 7/ 386، و روح البيان 2/ 403، و إرشاد العقل 3/ 50، و حاشية الشهاب 3/ clxxii.253

روح المعاني 4/ clxxiii.238

التحرير والتنوير 6/ 233-234. clxxiv

معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4/ clxxv.130

ينظر: إعراب القرآن للنحاس 3/ clxxvi.153

الكشاف: 3/ 387، و ينظر: البحر المحيط 8/ clxxvii.273

ينظر: تفسير البغوي 3/ 520، و زاد المسير 3/ clxxviii.372

- clxxxix مفاتيح الغيب 24/574، والبحر المحيط 8/273، والدر المصون 8/645، واللباب في علوم الكتاب 15/207، وإرشاد العقل السليم 6/305.
 ينظر: التبيان في إعراب القرآن 2/1015، وأنوار التنزيل 4/169، ومدارك التنزيل 2/624، وروح البيان 6/376، والتحرير والتنوير 20/clxxx.50
 clxxxix تفسير ابن عطية 4/273. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 13/244-243، وأنوار التنزيل 4/169.
 معاني القرآن للفراء 2/clxxxii.324
 clxxxiii ينظر: جامع البيان 20/97.
 clxxxiv معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4/184.
 clxxxv ينظر: إعراب القرآن للنحاس 3/185، ومشكل إعراب القرآن لمكي 2/561، وتفسير ابن عطية 4/336، والتبيان في إعراب القرآن 2/1040، والجامع لأحكام القرآن 14/24، وأنوار التنزيل 4/206، والبحر المحيط 8/389، والدر المصون 9/44، واللباب في علوم الكتاب 15/409
 clxxxvi تفسير البغوي 3/577.
 clxxxvii الكشاف 3/479.
 clxxxviii ينظر: زاد المسير 3/422، ومفاتيح الغيب 25/98
 clxxxix روح المعاني 11/40
 cxc التحرير والتنوير 21/89
 cxc164/2 مجاز القرآن
 cxcii.489/2 معاني القرآن للأخفش
 cxciii.292/4 معاني القرآن وإعرابه للزجاج
 cxciv.271/3 إعراب القرآن للنحاس
 cxcv الكشاف 4/22. وينظر: أنوار التنزيل 4/271، وإرشاد العقل السليم 7/174.
 cxcvi ينظر: المحرر الوجيز 4/459، والتبيان في إعراب القرآن 2/1085، والجامع لأحكام القرآن 15/46، والدر المصون 9/279، واللباب في علوم الكتاب 16/249، وروح المعاني 12/37
 cxcvii مفاتيح الغيب 26/296.
 cxcviii.44/23 التحرير والتنوير
 cxcix التبيان في إعراب القرآن 2/1023. وينظر: روح البيان 6/417.
 cc الجامع لأحكام القرآن 13/300.
 cci أنوار التنزيل 4/181. وتابعه أبو السعود ينظر: إرشاد العقل السليم 7/19.
 ccii مدارك التنزيل 2/650. وينظر: روح المعاني 10/305.
 cciii.149/20 التحرير والتنوير
 cciv معاني القرآن للفراء 3/233، ومفاتيح الغيب 31/42.
 ccv معاني القرآن للأخفش 2/566
 ccvi معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5/280، وزاد المسير 4/396
 ccvii ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي 2/799، وينظر: التبيان في إعراب القرآن 2/1269، وروح المعاني 15/231
 ccviii الكشاف 4/696، وينظر: مدارك التنزيل 3/598، والبحر المحيط 10/399، وروح المعاني 15/231.
 ccix مفاتيح الغيب 31/42. وفيه: أَنَّ الْأَجْرَةَ وَالْأَوْلَى صِفَةٌ لِكَلِمَتِي فَرُغْتُ إِخْدَاهُمَا قَوْلُهُ: (مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) [الفصل: 38] والأخرى قوله: (أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى) [النازعات: 24] قَالُوا: وَكَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ سَنَةً.
 ccx ينظر: الدر المصون 10/677، واللباب في علوم الكتاب 20/140، وروح المعاني 15/231.
 ccxi ينظر: إرشاد العقل السليم 9/101، وروح المعاني 15/231.
 ccxii التحرير والتنوير 30/81
 ccxiii.382/1 الكتاب
 ccxiv الكتاب 1/321.
 ccxv المثل السائر ت الحوفي 2/237.
 ccxvi المحرر الوجيز 1/246، وينظر: المقتضب: 11/4، والدر المصون: 2/254، واللباب 3/225، والكلبيات: 1/1014.
 ccxvii البحر المحيط 6/180-179، وينظر: الدر المصون: 2/254، واللباب 3/225، والتحرير والتنوير 23/44.
 ccxviii البحر المحيط 2/151. وينظر: الدر المصون: 2/254، واللباب 3/225.
 ccxix الإقتان في علوم القرآن 2/379. وينظر: معترك الإقران 3/497، الدر المصون: 2/254، واللباب 3/225، والكلبيات: 1/1014
 ccxx الكلبيات: 814.
 ccxxi التحرير والتنوير 12/116. وينظر فيه أيضا: 12/239.
 ccxxii التحرير والتنوير 23/44.
 معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/215. وينظر: معاني القرآن للفراء 1/83، وجامع البيان 3/117. وينظر: المحرر الوجيز: 1/216، والجامع لأحكام القرآن: 2/144، والدر المصون: 2/142، و زاد ccxxiii المسير 1/117، وينظر البحر المحيط: 656/1.
 الدر المصون: 2/144-143. ccxxiv
 الكشاف: 2/283. وينظر: معاني القرآن للفراء: 1/444، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/457. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 8/192، وأنوار التنزيل: 3/86، والدر المصون: 6/72. ccxxv
 الجامع لأحكام القرآن: 8/192. ccxxvi
 معاني القرآن للفراء: 1/457. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/140، وذكر مكي أنها لم يقرأ بها أحد مشكل إعراب القرآن: 1/339، والكشاف: 2/329، والجامع لأحكام القرآن: 8/308. ccxxvii
 البحر المحيط: 6/13. وينظر: الدر المصون: 6/149. ccxxviii

- معاني القرآن للفراء 2/ 100.ccxix
 إعراب القرآن للنحاس 2/ 250.cxxx
 البحر المحيط 6/ 529. وينظر: الدر المصون 7/ 219.cxxxix
 جامع البيان ت شاكر 18/ 194.cxxxii
 معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 329. وينظر: الكشاف: 3/ 16، والمحزر الوجيز 4/ 15، وأنوار التنزيل 4/ 10، وينظر الدر المصون: 7/ 598، واللباب في علوم الكتاب 13/ 62-63.cxxxiii
 البحر المحيط 7/ 260.cxxxiv
 التحرير والتنوير 16/ 102.cxxxv
 ينظر: الفروق الدلالية بين الفراءات القرآنية العشر، رانية محفوظ الورفلي: 410.cxxxvi
 معاني القرآن للفراء: 2/ 345-346. وينظر: الكشاف: 3/ 551.cxxxvii
 البحر المحيط: 8/ 493. وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4/ 232، الدر المصون: 9/ 13، واللباب في علوم الكتاب 15/ 570، وإرشاد العقل السليم 7/ 110.cxxxviii
 ينظر: المفردات في غريب القرآن: 493.cxxxix
 ينظر: التحرير والتنوير 20/ 51.ccxli
 ينظر: الكشاف 3/ 388.ccxlii
 ينظر: مفاتيح الغيب 25/ 81، وأنوار التنزيل 4/ 202.ccxliii
 ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 4/ 202.ccxliiii
 التحرير والتنوير 21/ 48.ccxliv
 ينظر: أنوار التنزيل 2/ 56.ccxlv
 ينظر: مدارك التنزيل 1/ 324.ccxlvi
 ينظر: تفسير المنار 4/ 257.ccxlvii
 ينظر: الكشاف 1/ 457.ccxlviii
 اللباب في علوم الكتاب 6/ 129. وينظر: إرشاد العقل السليم 2/ 134.ccxlix
 ينظر: تفسير المنار 4/ 253.ccl
 التحرير والتنوير 20/ 149.ccli
 إرشاد العقل السليم 2/ 153.cclii
 ينظر: الكشاف 1/ 486.ccliii
 ينظر: الكشاف 1/ 484، ومفاتيح الغيب 9/ 519.ccliv
 ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5/ 280. وينظر: المفردات في غريب القرآن: 824.cclv
 ينظر: مفاتيح الغيب: 31/ 42، والجامع لأحكام القرآن 19/ 203. ويقابل بحاشية الشهاب: عناية القاضي 8/ 315، والتحرير والتنوير 30/ 81.cclvi
 ينظر: الكشاف 2/ 59، والمحزر الوجيز 2/ 336.cclvii
 ينظر: مفاتيح الغيب 13/ 121.cclviii
 ينظر: تفسير البغوي 1/ 518، والكشاف 1/ 424، ومفاتيح الغيب 9/ 379، والتحرير والتنوير 4/ 115.cclix
 ينظر: التحرير والتنوير 20/ 47.cclx
 ينظر: الكشاف 4/ 341، والمحزر الوجيز 5/ 135، ومفاتيح الغيب 28/ 81، والجامع لأحكام القرآن 16/ 280، والبحر المحيط 9/ 278.cclxi
 ينظر: مفاتيح الغيب 9/ 519، وينظر: الكشاف 1/ 484، وزاد المسير 1/ 379.cclxii
 ينظر: جامع البيان 7/ 597 ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 15، وتفسير البغوي 1/ 572، والكشاف 1/ 476، ومفاتيح الغيب 5/ 231، والجامع لأحكام القرآن 5/ 47، وأنوار التنزيل 2/ 61، ومدارك التنزيل 1/ 333، والبحر المحيط 3/ 525، وروح المعاني 2/ 421، وإرشاد العقل السليم 2/ 147، والتحرير والتنوير 4/ 250.cclxiii
 ينظر: التحرير والتنوير 4/ 250.cclxiv
 معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 15، وينظر: إرشاد العقل السليم 2/ 147.cclxv
 إرشاد العقل السليم 2/ 147.cclxvi
 الكشاف 1/ 567، وينظر: مفاتيح الغيب 11/ 225، وأنوار التنزيل 2/ 99، والتحرير والتنوير 5/ 207.cclxvii
 ينظر: التحرير والتنوير 14/ 155.cclxviii
 ينظر: نفسه 9/ 261.cclxix
 إرشاد العقل السليم 7/ 70.cclxx
 التحرير والتنوير 11/ 90-91.cclxxi